

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/NET/2/Add.1
15 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على

التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف^(*)

هولندا^(**)

(جزر الأنتيل الهولندية)

(*) للاطلاع على التقرير الأول الذي قدمته حكومة مملكة هولندا، أنظر CEDAW/C/NET/1 و CEDAW/C/NET/1/Add.1 و CEDAW/C/NET/1/Add.2 و CEDAW/C/NET/1/Add.3؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في هذا التقرير، أنظر CEDAW/C/SR.239 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/49/38)، الفقرات ٢٤٥ - ٣١٧.

(**) استُنسخَت هذه الوثيقة بالصورة التي وردت عليها.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
التقرير التكميلي الثاني المقدم من جزر الأنتيل الهولندية

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

الجزء الأول

موجز

١ - مقدمة

هذا ثاني تقرير تقدمه جزر الأنتيل الهولندية عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويغطي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

لضمان مشاركة كلا السلطتين (على الصعيد المركزي وعلى صعيد الجزيرة) ومشاركة المنظمات غير الحكومية، جرى أكبر اتصال ممكن مع مختلف قطاعات المجتمع أثناء تنسيق هذا التقرير. ومع ذلك، لا يزال تنظيم تجميع التقرير من خمس مناطق جزرية مشكلة كبيرة ويجري بذل جهود مكثفة لإجراء تحسينات في هذا المضممار أيضاً. وتعيين منسقين في مختلف مؤسسات البلد والمؤسسات الجزرية عاد بنتائج طيبة إلى حد ما. ونظراً لاستمرار القيود على التوظيف والقيود المالية التي يخضع لها البلد ومناطقه الجزرية، سيكون من الضروري دائماً اعتماد نهج إبداعي إلى حد ما حيال هذه المشاكل.

وبموجب سياسة الرعاية الاجتماعية الذي صيغت في "السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية للرعاية الاجتماعية للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢"، ستواصل السلطات بذل جهودها لإيجاد حلقات وصل هيكلية تربط بين المنظمات الرئيسية على مختلف أصعد التعاون؛ ويمكن استخدام حلقات الوصل هذه في إعداد التقارير الدورية بصورة عامة وللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بصورة خاصة.

ويحاول هذا التقرير توفير فهم أفضل لتطورات السياسة والتطورات المؤسسية التي تسهم في زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالمرأة والمسائل الجنسانية. وفي معرض الإشارة إلى ملاحظات لجننتكم أثناء النظر في أول تقرير قدمته المملكة، تجدر ملاحظة التطورات الجديدة الدائرة فيما يتعلق بالتشريعات واللوائح التنظيمية التي لم تعد تلائم روح العصر. وفي هذا المضممار، ينبغي الإشارة إلى الجزء الثالث "العقبات المتبقية".

ثانياً - التطورات

ألف - استكمال المعلومات عن حقوق المرأة في جزر الأنتيل

أحد أهداف سياسة الحكومة معالجة مركز المرأة غير المواتي في المجتمع الأنتيلي وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية. ففي السنوات العشرين الماضية، تطورت هذه العملية بمعدل رهيب على محيط سياسة الحكومة العامة. ومع أنه بذلت محاولات في الماضي لوضع حقوق المرأة في صلب السياسة العامة أي إدماجها بوصفها عنصراً من عناصر السياسة العامة العادية - فإنه لا بد من التسليم بأن هذه المحاولات لم تحقق نجاحاً تاماً بعد. وبالتالي، فإن دمج قضية "المرأة والتنمية" في صلب السياسة العامة إحدى المهام الرئيسية التي ستركز عليها وزارة الرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية في الفترة القادمة. وسيتم هذا بصورة رئيسية بإعادة تنشيط الفريق الاستشاري المشترك بين الإدارات وإنشاء هيكل عادي للتشاور على مستوى الخدمة المدنية وعلى المستوى الوزاري على حد سواء. كما أن التشاور المؤسسي بين وزير الرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية ونواب المناطق الجزرية المسؤولين عن قضية "المرأة والتنمية" ستكون هي الأخرى جزءاً من أشكال التعاون الجديدة. وسيُنشأ رسمياً هيكل استشارة واتصالات يضم المنظمات غير الحكومية ذات الصلة على نحو أوسع.

وتمكين المرأة لتصبح قادرة على اتخاذ قرارات وخيارات مدروسة تتعلق بالطريقة التي تشكل وتنفذ بها وجودها، وتضع بها في نفس الوقت هذه القرارات والخيارات موضع التطبيق العملي، هو أحد الأهداف الرئيسية لسياسة حقوق المرأة التي تنتهجها جزر الأنتيل الهولندية. وينظر إلى الاستقلال الاقتصادي للمرأة على أنه عامل حاسم في تحقيق تمكين المرأة. وتحدد قدرة المرأة إلى حد بعيد على كسب دخل خاص بها بثقافتها وتدريبها. وبالتالي، فإن العمل والتدريب عنصران هامين في سياسة جزر الأنتيل الهولندية المتعلقة بحقوق المرأة.

وعلى الرغم من التحسينات التي تحققت في مركز المرأة العام في المجتمع على مدى العشرين عاماً الماضية، فإنه صحيح لسوء الطالع أن المعلومات التي تملكها المرأة عن شؤون تؤثر على حياتها الشخصية وعلى قضايا اجتماعية عامة، على حد سواء، لا تزال غير كافية. وتوفير معلومات للمرأة هام للغاية لتوعيتها بإمكانيتها كإنسانة وكمواطنة. وسيجري ترتيب توفير المعلومات عن مواضيع تهم المرأة، بما فيها معلومات قانونية لمحو الأمية القانونية، بالتعاون إلى أقصى حد ممكن مع سلطات الجزر والمنظمات غير الحكومية.

وتتطلب حالة الأسر في جزر الأنتيل الهولندية بصورة متزايدة اتخاذ إجراء وقائي من جانب السلطات. ولا تزال المرأة هي محور قانون الأسرة في جزرنا. وتلعب المرأة دوراً مزدوجاً ككاسب عيش

وشخصاً يعتني بالآخرين في أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية. ويتجلى تأثير العبء الثقيل، المتمثل في الجمع بين العمل بأجر والعمل بدون أجر، الملقى على عاتق المرأة بتركه قدراً قليلاً من الوقت تكرسه لتربية أطفالها. ومن النتائج المترتبة على ذلك أن الأطفال قد يتسربون من المدارس أو يتورطوا في ارتكاب جرائم.

ولذلك، ستواصل سياسة حقوق المرأة التي تنتهجها السلطات الأنتيلية التركيز على دعم المرأة في أداء مهامها الإنتاجية. وستكون العناصر الرئيسية لهذه السياسة توفير مرافق لرعاية الأطفال ودعم التربية وتشجيع ظروف العمل المرن.

باء - تطورات السياسة والبرامج الرئيسية

بالمشاركة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة تعهدت حكومة جزر الأنتيل الهولندية بتنفيذ، في جملة أشياء أخرى، منهاج العمل الذي اتفق عليه في آخر هذه المؤتمرات. وستنفذ الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين في جزر الأنتيل الهولندية، رهناً بالأولويات التي تحدد على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والصعيد الإقليمي والدولي على حد سواء. وتقع على لجنة الأمم المتحدة المعنية بمركز المرأة مسؤولية رصد تنفيذ منهاج العمل على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، تختار هذه اللجنة كل سنة عدداً من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل بوصفها ذات أولوية.

ومجالات الأولوية التي اختيرت لعام ١٩٩٦ هي:

- الفتيات
- الفقر
- وسائط الإعلام

والمجالات ذات الأولوية التي اختيرت لعام ١٩٩٧ هي:

- التعليم
- الاقتصاد
- اتخاذ القرارات
- البيئة

وفيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي، اعتمدت المجالات ذات الأولوية بالنسبة للجنة بالكامل أثناء الجلسة الثانية والعشرين لمجلس إدارة المؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذي عقد في سانتياغو، شيلي. وكانت

منطقة الكاريبي دون الإقليمية قد اعتمدت سابقاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ لفترة السنتين التاليتين مجالات الأولوية التالية:

- الفقر/ الاقتصاد
- الصحة
- العنف ضد المرأة
- اتخاذ القرارات
- الآليات المؤسسية

جيم - أولويات جزر الأنتيل الهولندية

استناداً إلى احتياجاتها الوطنية وإلى الأولويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أيضاً، اختارت جزر الأنتيل الهولندية لفترة العامين القادمين مجالات الأولوية التالية:

- الفقر/ الاقتصاد
- الصحة
- العنف ضد المرأة
- اتخاذ القرارات
- الآليات المؤسسية

دال - مقترحات مشاريع

الفقر/ الاقتصاد

- وضع الخطوط العريضة لبرنامج تدريب وسوق عمل للشباب والأمهات الوحيدات
- مرافق إئتمان بديلة للمرأة التي تريد أن تبدأ عملاً تجارياً خاصاً بها
- برامج لدعم المرأة في تربية أطفالها
- مشروع لتشجيع إنشاء مشاريع تجارية صغيرة، لتمكين المرأة من الانتقال من قطاع الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع الاقتصاد الرسمي.
- وضع تشريعات لجعل العمالة أكثر مرونة من خلال نظام للعمل على أساس غير متفرغ وساعات العمل المرنة.
- زيادة عدد الأماكن في مرافق رعاية الأطفال التي تدار إدارة محترفة.

التعليم

- تحليل المواد التعليمية المستخدمة في تعليم دورات تدريبية وفي المدارس لتحديد مدى الاهتمام المعار لقضايا المرأة.
- حصر المواضيع المدرسية التي تختارها الفتيات تقليدياً.
- تحديد الظروف غير المواتية والعقبات الراهنة التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة التعليم والتدريب في سياق تعليم الكبار، وإنهاء هذه الظروف.

الصحة

- إجراء دراسة استقصائية، على صعيد وطني، لصحة المرأة في جزر الأنتيل الهولندية.
- إنشاء مشروع لمنع انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/ ملازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
- حملة إعلام وطنية موجهة تحديداً للمرأة كجزء من حملة "للهوض بالصحة".
- حملة إعلام وطنية لتشجيع الرجال والنساء على حد سواء على إظهار قدر أكبر من المسؤولية في سلوكهم الجنسي والإنجابي.

العنف ضد المرأة

- برنامج إعلامي لمكافحة التحرش الجنسي في العمل.
- مركز استقبال لضحايا العنف.
- إجراء دراسة استقصائية، على صعيد وطني، للعنف ضد المرأة في جزر الأنتيل الهولندية.

اتخاذ القرارات

- وضع منهاج لتدريب المرأة على القيادة.

الآليات المؤسسية

- تدريب جنساني لصانعي السياسة على مستوى الخدمة المدنية وعلى المستوى الوزاري.

هاء - تقسيم المشاريع إلى مراحل

مشاريع قصيرة الأجل

- تدريب جنساني لصانعي السياسة على مستوى الخدمة المدنية وعلى المستوى الوزاري.
- وضع منهاج لتدريب المرأة على القيادة.
- وضع الخطوط العريضة لبرنامج تدريب وسوق عمل للشباب والأمهات الوحيدات.

- حملة إعلام وطنية لتشجيع الرجال والنساء، على حد سواء، على إظهار قدر أكبر من المسؤولية في سلوكهم الجنسي والإنجابي.
- حملة إعلامية وطنية تستهدف تحديداً المرأة كجزء من حملة "للنهوض بالصحة".
- برامج لدعم المرأة في تربية أطفالها.

مشاريع متوسطة الأجل

- مرافق إئتمان بديلة للمرأة التي ترغب في بدء مشروع تجاري خاص بها.
- زيادة عدد الأماكن في مرافق رعاية الأطفال التي تدار إدارة محترفة.
- تحديد الظروف غير المواتية والعقبات الراهنة التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة التعليم والتدريب في سياق تعليم الكبار، وإنهاء هذه الظروف.
- مشروع لمنع انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.
- مركز استقبال لضحايا العنف.
- برنامج إعلام لمكافحة التحرش الجنسي في العمل.

مشاريع طويلة الأجل

- مشروع لتشجيع إنشاء مشاريع تجارية "صغيرة"، لتمكين المرأة من الانتقال من قطاع الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع الاقتصادي الرسمي.
- وضع تشريعات لجعل الاستخدام أكثر مرونة بواسطة نظام العمل على أساس غير متفرغ وساعات العمل المرنة.
- تحليل المواد التعليمية المستخدمة في تعليم دورات تدريبية وفي المدارس لتحديد مدى الاهتمام المعار لقضايا المرأة.
- إجراء دراسة استقصائية، على صعيد وطني، لصحة المرأة في جزر الأنتيل الهولندية.
- إجراء دراسة استقصائية، على صعيد وطني، للعنف ضد المرأة في جزر الأنتيل الهولندية.

ثالثاً - العقوبات المتبقية

إحدى العقوبات الرئيسية التي تواجه جزر الأنتيل الهولندية التشريعات المتراكمة غير المنجزة لتنفيذ الاتفاقيات. فضلاً عن ذلك، لا تزال توجد في القوانين بعض المواد التي لم تعد مناسبة لروح العصر. وطبيعة القانون المدني الذي عفا عليه الزمن (BWNA) لها أهمية خاصة بالنسبة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. فأحكام قانون الإرث والملكية ليست وحدها التي تحتاج إلى استكمال، ولكن قانون الأسرة وقانون الأشخاص يعانون أيضاً من نفس المشكلة، وإن كان لا بد من الاعتراف أن المشرع كان في الآونة الأخيرة أكثر نشاطاً في الميدانين الأخيرين.

في الخمسة عشرة السنة الماضية، كان لاتفاقيات حقوق الإنسان تأثير كبير على قانون الأسرة وقانون الأشخاص. ويمكن الإشارة بشكل خاص إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يتعلق بالاتفاقية، فإن فتاوى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ ملزمة للأطراف المتعاقدة، التي تشمل مملكة هولندا، وبالتالي جزر الأنتيل الهولندية أيضاً.

والحاجة إلى تجديد القانون المدني، بما في ذلك قانون الأسرة وقانون الأشخاص، سلّم بها في جزل الأنتيل الهولندية منذ مدة طويلة. ويتضح هذا من إنشاء لجنة القانون المدني والقانون التجاري بقرار قطري صدر في ٧ آذار/ مارس ١٩٨٣. وعقد مؤتمر أيضاً بشأن هذه المسألة، بمبادرة من رئيس هذه اللجنة، في جامعة جزر الأنتيل الهولندية في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٥. ونُظر في أسباب الطلاق في مؤتمر معني "بالزواج والطلاق"، نظمته رابطة المحامين الأنتيليين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧. وشكلت لجنة جديدة معنية بالقانون المدني في عام ١٩٩٣ (أنظر النشرة الرسمية للقوانين والأوامر والمراسيم الأنتيلية الهولندية، لعام ١٩٩٣، العدد ٦٢).

المشروع المعنون "القانون المدني الجديد لجزر الأنتيل الهولندية" ذو طبيعة مفصلة وتقنية في معظمه. ويهدف المشروع إلى تصنيف قرن من السوابق القانونية لتعزيز اليقين القانوني. بيد أن هذه المسألة ستكون إلى حد بعيد متعلقة بممارسي القانون (القضاة والمحامون وكتاب العدل ومستشارون قانونيون يقدمون خدماتهم بالمجان ومحضرون). ولدى المجلس التشريعي في جزر الأنتيل الهولندية ميزة القدرة على التعلم من الخبرة المكتسبة في هولندا وفي المنطقة المحلية أيضاً، التي تمكنه من إجراء مختلف التعديلات.

إلا أننا سنركز فيما يأتي على مقترحات للتعديلات التي تؤثر على المواطنين في إطار قانون الأسرة وقانون الأشخاص والهامة أيضاً لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والمقترحات الرئيسية للتعديل هي:

(أ) تخفيض سن الرشد إلى ١٨ عاماً، وإن كان سيجري استبقاء الحكم الذي ينص على إلزام الوالدين بالإنفاق على الأطفال حتى سن ٢١ عاماً.

(ب) تنقيح قانون الطلاق

الوضع الراهن هو أن الطلاق مستحيل إذا رفض أحد الزوجين أن يتعاون. وهذا يعني أن الزوجين منفصلان، ويقيم كل منهما علاقة مختلفة وينجب أطفالاً من شريك مختلف، ويحدث كل هذا في الوقت الذي لا يزال فيه الزواج الأول قائماً.

ويقترح أنه ينبغي إدخال انهيار الزواج الذي لا يمكن إصلاحه كأساس للطلاق. والفكرة هي أن لا ينبغي أن يكون القانون غير متمشٍ على نحو غير ملائم مع المواقف الاجتماعية المتغيرة. ويتعين على المشرع أن يعي جوانب قصوره. فقد يكون قادراً على إزالة العقبات التي تقف أمام سعادة الناس، ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ذا طابع إيجابي لزيادة السعادة.

ويجب أن يُبقي المرء نصب عينيه أيضاً الصعوبة البالغة إن لم نقل الاستحالة، بالنسبة للآخرين بما فيهم قاض، في تكوين رأي بشأن سوء تصرف زوج أو زوجة وما يتصل بهذا من "لوم". وفي أية علاقة حميمة، كالزواج، غالباً ما تكون عملية دقيقة من فعل ورد فعل تؤدي إلى انهيار العلاقة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود نظام يقوم على اللوم غير مستصوب لأنه يؤدي إلى إثارة اتهامات وتجريم متبادلين ويؤدي إلى تصلب موقف كل من الطرفين تجاه الآخر. وهذا ضار أيضاً بأولادهم.

(ج) الحد من الإعالة التي يدفعها أحد الزوجين

يُقترح أن تحدد الإعالة التي يدفعها أحد الزوجين من حيث المبدأ بمدة أقصاها ١٢ عاماً. بيد أنه ينبغي أن تكون لدى المحكمة سلطة تمديد مدة الإعالة إذا كان إنهاؤها غير منطقي أو غير منصف.

لا ينطبق هذا الترتيب من حيث المبدأ على حالات الطلاق التي وقعت قبل دخول القانون الجديد حيز النفاذ.

(د) الإعالة بعد انهيار زواج "عرفي"

يُقترح أن تكون لدى المحكمة سلطة الحكم بالإعالة بعد انهيار زواج "عرفي" (وهو شكل شائع من التعايش في جزر الأنتيل الهولندية)، إذا كان هذا معقولاً في ظل الظروف القائمة. وبوسع المحكمة أن تأخذ في الحسبان جميع ظروف القضية، مثل طول المدة التي تعايش خلالها الطرفان، وتقسيم المسؤوليات بينهما، وعمر وصحة الشريك السابق الذي يحتاج إلى الإعالة، وأعمار الأطفال.

(هـ) المساواة بين الزوج والزوجة

يشتمل القانون المدني الحالي لجزر الأنتيل الهولندية على مختلف الأحكام التي توضع بموجبها الزوجة في مركز أقل شأنًا من الزوج استناداً إلى أسس تعتبر الآن غير منصفة. فهي تنص، على سبيل المثال، حيثما كان يوجد خلاف في الرأي حول تربية الأطفال، فإن إرادة الزوج هي الحاسمة. ويقترح إلغاء حالات الإجحاف هذه.

(و) تدابير لمنع زواج المصلحة

يقترح أن تكون لمسجل حالات الولادة والوفيات والزواج سلطة رفض تسجيل إشعار نية الزواج إذا اعتقد أن الزواج يتناقض مع السياسة العامة. وهذا من شأنه أن يغطي زواج المصلحة والاعتراف بعقود زواج المصلحة المبرمة في الخارج. ويكون الاستئناف ضد هذا الرفض في المحاكم.

إضافة إلى ذلك، إذا كان زوج المستقبل أو زوجة المستقبل لا يحمل/ تحمل جنسية هولندية، سيكون من الضروري الحصول على شهادة صادرة عن دائرة الأجانب ليتسنى للزوج أو الزوجة تسجيل إشعار بنية الزواج، إلا إذا كان بوسع الطرفين إثبات أنهما كليهما يقيمان في الخارج. وسيكون بوسع النائب العام أيضاً أن يطلب إبطال زواج المصلحة. وقد تمتع النائب العام على الدوام بهذه السلطة فيما يتعلق بالاعتراف بزواج المصلحة المبرم عقده في الخارج.

(ز) عقود الزواج التي يبرمها السياح

يقترح جعل زواج السياح في جزر الأنتيل الهولندية أكثر يسراً. ففي الوقت الحالي يوجد شرط ينص على وجوب التمتع بحق الإقامة. والفكرة هي أنه ينبغي إسقاط شرط الإقامة. وتوجد حاجة عملية لهذا - فصناعة السياحة تضغط بقوة من أجل هذا التعديل.

(ح) قانون الأبوة والأسم الأخير سيبقى حالياً على حاله.

هذه مواضيع حساسة ومثيرة للجدل للغاية وتنطوي على قناعات أخلاقية ودينية راسخة جداً. فضلاً عن ذلك، فإن مصالح الناس المعنيين لم تعد متوازية. ولذلك، يفضل التعامل مع هذه المواضيع على نحو منفصل عن مشروع القانون المدني الجديد لجزر الأنتيل الهولندية.

المواد ٢ - ٤

نيطت بقسم شؤون المرأة والمسائل الإنسانية في الأصل مسؤولية تنسيق سياسة حقوق المرأة في جزر الأنتيل الهولندية. وقد ألغي هذا القسم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عندما نقلت مسؤولية تنسيق سياسة حقوق المرأة إلى وزارة الرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية المنشأة حديثاً. وتواصل هذه الوزارة انتهاج السياسة التي اتبعتها قسم شؤون المرأة والمسائل الإنسانية، أي حظر التمييز ضد المرأة

وزيادة مشاركتها في عملية التنمية في جزر الأنتيل الهولندية. بيد أن للوزارة صلاحية أوسع من سابقها، لأن الأسرة والمسنين والمهاجرين جوانب هامة من عملها العام بالإضافة إلى حقوق المرأة. وسياسة حقوق المرأة التي تنتهجها الوزارة تركز كثيراً على تقديم الدعم للمرأة في الجمع بين مهامها ككاسبة أجر وكأم، وتركز بصورة خاصة على نوعية الخدمات المقدمة. وفي هذا الصدد، قدمت الوزارة مؤخراً إعانة إلى مركز معلومات لمنفعة الأطفال (سيفما) (SIFMA)، وهو مركز يؤدي عملاً رائداً في جزر الأنتيل الهولندية في تعزيز تنمية الخبرة وأساليب التعليم قبل سن الذهاب إلى المدرسة.

وللوزارة عمل محدد أيضاً فيما يتعلق بتشريعات الرعاية الاجتماعية. وقد حدد نطاق الصلاحية الآن لإنشاء فريق مشروع لوضع قانون إيطاري للرعاية الاجتماعية في جزر الأنتيل الهولندية. وهذا القانون الإيطاري هام لا لأنه يوفر أساساً قانونياً لحق المواطنين الأنتيليين في الحصول على رعاية اجتماعية فحسب، بل أيضاً لتنفيذ مختلف الحقوق في الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، الناشئة عن الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وكان قسم شؤون المرأة والمسائل الإنسانية السابق ينسق الجهود التي تبذل لإدخال آلية وطنية فعالة في جزر الأنتيل الهولندية. وعقدت شتى المحادثات لهذا الغرض مع خمس مناطق جزرية على المستوى الحكومي وعلى مستوى الخدمة المدنية على حد سواء، وعلى مستوى القطاع غير الحكومي. فضلاً عن ذلك، عقدت في آب/ أغسطس ١٩٩٤ حلقة دراسية مشتركة بين الجزر عن تنظيم آلية وطنية في جزر الأنتيل الهولندية. وعلى صعيد الجزيرة، أنشئ فرع لشؤون المرأة في جزيرة كيوراساو في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٥.

وواصلت وزارة الرعاية الاجتماعية والأسرة والمسائل الإنسانية، منذ إنشائها، بذل الجهود لإدخال تعاون هيكلي وتبادل الآراء مع المناطق الجزرية بشأن موضوع حقوق المرأة. وبالنسبة للتعاون والتنسيق مع العاملين والمنظمات العاملة في الميدان المعني، تعمل الوزارة حالياً، من خلال الموافقة على بروتوكول تعاون، على إضفاء طابع رسمي على علاقة العمل مع مركز معلومات تنمية المرأة (سيدا) (Sentro pa Desarouo die Hende Muhe)، وهو مركز اتصال جزر الأنتيل الهولندية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والتنمية.

وعلى المستوى الوزاري، أنشأ وزير الرعاية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية لجنة استشارية مشتركة بين الوزارات المعنية بالرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية. وتحل هذه اللجنة محل اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالمرأة والتنمية، ولها نطاق صلاحيات أوسع. ووظيفة اللجنة الاستشارية الجديدة تقديم المشورة لحكومة جزر الأنتيل الهولندية، من خلال وزير الرعاية الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية بشأن جميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية وسياسة الوقاية التي ستنتهجها جزر الأنتيل الهولندية. وستتكون اللجنة من خمس مجموعات فرعية ومهام خاصة، بما فيها مجموعة تتعامل مع المسائل الجنسانية.

لتوفير الدعم للسياسة الوطنية المعنية بحقوق المرأة، دخلت جزر الأنتيل الهولندية في اتفاق تعاون بشأن السياسة الجنسانية مع سورينام وأروبا في أيار/ مايو ١٩٩٦. ويشمل هذا التعاون الثلاثي الأطراف:

- تنظيم تدريب جنساني لزيادة الوعي الجنساني على جميع مستويات السكان، بما فيهم الحكومة؛
- بدء ودعم تنمية الخبرة في مسائل الجنسانية والتنمية؛
- تشجيع التدريب بتوفير برامج خاصة للمرأة على الصعيد الوطني، مثل التدريب المهني للمرأة؛
- تبادل الخبرة والمعلومات بشأن طرق مكافحة الفقر بين النساء؛
- تحقيق نهج تعاوني تجاه تدابير مشتركة لمكافحة العنف ضد المرأة وإنشاء دعم ومساعدة للضحايا؛
- دعم الأنشطة الثقافية والرياضية للمرأة وتشجيع قيام تبادل بين البلدان الثلاثة في هذا الميدان؛
- تكوين موقف واضح بشأن برامج العمل للمرأة، وعلى وجه التحديد برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١ ومنهاج عمل بيجين؛
- بدء وتشجيع البحوث في أكبر عدد ممكن من جوانب السياسة الجنسانية؛
- دعم برامج ذات طابع دولي بتعاون وثيق مع بلدان أخرى ومع المكتب الرئيسي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة في سانتياغو، شيلي، والمكتب دون الإقليمي في بورت أوف سبين ومع منظمات دولية أخرى ذات صلة.

وفيما يتعلق بالتوسع في السياسة في ميادين معينة، ينبغي الإشارة إلى أحكام المعاهدات الأخرى.

المادة ٥

شُكِّلَت في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، بالتزامن مع سنة الأمم المتحدة الدولية للأسرة، لجنة وطنية للسنة الدولية للأسرة. وشملت صلاحيات اللجنة ما يأتي:

- ١ - إعداد تقرير لحكومة جزر الأنتيل الهولندية يشتمل على المقترحات الوطنية لسياسة الأسرة، بالإضافة إلى خطة سياسة وتدابير أخرى لدعم وتعزيز الأسرة، وتقديم هذا التقرير إلى الحكومة في نهاية السنة الدولية للأسرة.

- ٢ - تعزيز وتنسيق التعاون بين الجزر كجزء من السنة الدولية للأسرة.

٣ - تشجيع التعاون بين الجزر وتبادل الخبرة في هذا الميدان بين جزر الأنتيل الهولندية وأعضاء الأمم المتحدة.

وقدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى وزارة الرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية في منتصف عام ١٩٩٥. وتعمل وثيقة المناقشة المعنونة "الأسرة في جزر الأنتيل الهولندية"، على إجراء جرد للأحكام الموجودة التي تدعم الأسر في جزر الأنتيل الهولندية في ميادين التعليم والثقافة "وتأمين" الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والقانون. وتحدد أيضاً المشاكل الموجودة والحلول المقترحة الممكنة. وأجرت اللجنة في معرض عملها دراسة استقصائية على الجزء الشمالي من جزر الأنتيل الهولندية في شباط/فبراير ١٩٩٥ للتحقق من مركز الأسر في الجزر الثلاث المعنية (سانت مارتن وسابا وسانت إيوستاتيوس). وستكون نتائج هذه الدراسة الاستقصائية لبنات بناء لسياسة الأسرة التي ستضعها وزارة الرعاية الاجتماعية والأسرة والشؤون الإنسانية.

وعقدت حلقة دراسية حول "الوعي الجنساني وصورة المرأة في وسائط الإعلام"، كجزء من التعاون الثلاثي الأطراف بين جزر الأنتيل الهولندية وأروبا وسورينام عُنيت بالتدريب الجنساني. وكان هدف الحلقة الدراسية تقديم توصيات سياسة محددة لكفالة إعطاء صورة واقعية للمرأة في وسائط الإعلام. وكانت الحججة التي سبقت هي أن هذا من شأنه أن يساعد على إحداث تغيير في موقف الرجال والنساء. وأعقب الحلقة الدراسية دورة تدريبية عن المرأة وهويتها في السياسة والآلية الوطنية والتدريب المهني للمرأة. وكان المشاركون أناساً يعملون في السياسة والحكومة والقطاع الخاص.

المادة ٦

تدابير وتشريعات لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة

لا بد من الاعتراف أن تشريعات جزر الأنتيل الهولندية لا توفر بصورة عامة أساساً كافياً لمكافحة الاتجار بالمرأة. فعلى سبيل المثال، لا تعير التشريعات اهتماماً كافياً لجريمة الاتجار بالمرأة. وتنص المادة ٢٦٠ من القانون الجنائي الحالي على أن الاتجار بالمرأة وبالأذكور القصّر جنائياً. ووفقاً للملاحظات التفسيرية، يعني الاتجار بالمرأة جميع الأعمال التي يُقصد منها بصورة مباشرة جعل المرأة معتمدة على آخرين يرغبون في أن تكون المرأة تحت سلطتهم لاستخدامها في أفعال جنسية مع طرف ثالث. ومن وجهة النظر القانونية، لا تُستثنى العاهرات من هذا التعريف. ولا توضح الملاحظات على هذا التشريع إن كان يشمل أشكال الاتجار الأخرى بالمرأة، مثل وضع امرأة (تمارس الدعارة بالفعل) في وضع يجعلها معتمدة على شخص آخر، قوَّاد مثلاً. وإذا كان الاتجار بالمرأة يخدم غرضاً آخر عدا ما ورد وصفه في الملاحظات التفسيرية (للحصول على العيش كخادمة منزل مثلاً)، فإن هذا يستتبع بموجب التعريف الحالي أنه لا يشكل "اتجاراً" بالمرأة وبالتالي فإنه ليس جنائياً.

ولا يجيب القانون أيضاً على السؤال من الذي يمكن أن يدان بجناية الاتجار بالمرأة. فهل هو مثلاً الشخص الذي يجبر المرأة على الصعود إلى وسيلة المواصلات؟ أم الشخص الذي ينقل المرأة من مكان إلى آخر؟ أم الشخص الذي يعطي أوامر الاتجار؟ أم الشخص المرسل إلى المرأة؟ أم الشخص الذي يستخدم المرأة للدعارة؟ أو كخادمة في منزل، إلخ؟ ولا تبين الملاحظات أي هذه الأعمال يمكن أن يوصف بأنه عمل مباشر مقصود منه حدوث هذا الوضع. وهذا هو السبب الذي يجعل الشرطة ودائرة النائب العام تميل إلى التردد في اتخاذ إجراء في هذه الحالات. كما أنه لا توجد مبادئ توجيهية للمسؤولين عن التحقيق حيال كيفية تفسير هذه المادة.

وهناك مسألة أخرى غير واضحة في القانون بوضعه الحالي وهي ما إذا كان مصطلح المرأة يجب أن يفهم على أنه يشمل الفتاة القاصر في معنى هذه المادة من القانون. ولا تنص هذه المادة على أن الاتجار في الذكور القُصّر مشمول. ويترتب على ذلك وجود نطاق من التفسير من حيث كون الإناث القُصّر يتمتعن بحماية القانون أم لا.

وتحمل هذه الجريمة عقوبة أقصاها السجن لمدة خمس سنوات، ويمكن إبقاء المشتبه بهم في السجن في انتظار محاكمتهم.

بيد أن الجمع بين القانون الثامن عشر من القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية والقانون المدني (المادتين ١٣٦٨-٤٠ و ٤٣٢-٧٠) المتعلقة بالجرائم ضد الحرية الشخصية، بما فيها تجارة العبيد والخطف بأنواعه وإزالة قاصر من سيطرة والديه أو الوصي عليه، إلخ، توفر طريقة لمكافحة الاتجار بالمرأة في جزر الأنتيل الهولندية.

الدعارة ودعارة الشابات

"أقدم مهنة" في العالم موجودة تقليدياً في مجتمعنا أيضاً. ولم يتخذ في قانون جزر الأنتيل الهولندية ما من شأنه أن يجعل الدعارة جريمة.

بيد أن الجماعة قاصر دون سن الخامسة عشرة جنائية (أنظر المادة ٢٥٣ من القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية)، بغض النظر عما إذا كانت القاصر داعرة أم لا.

لم تجر أية دراسة استقصائية على دعارة الشابات بعد. بيد أنه توجد أنواع معينة من السلوك والتصرفات بين طلاب المدارس تثير أسئلة في المجتمع تحتاج إلى إجابات. وسيكون ضرورياً لهذا الغرض إجراء تحقيق لمعرفة ما إذا كانت توجد دعارة بين الشابات أو سلوك جنسي فاسق بين عدد من الشباب.

إلا أنه يتوفر لدى شرطة الأحداث وشرطة مكافحة الرذيلة (شرطة الآداب) دليل على وجود صور

خلاعية للأطفال في المجتمع إلى حد ما. ونظراً لأن هذا التطور يشير قلقاً كبيراً للسلطات، استهلت دائرة الشرطة المعنية الآن تحقيقاً. ويتوفر لدى دائرة الشرطة أيضاً دليل على أن الفتيات اللواتي يهربن من بيوتهن يقدم لهن المأوى في عدد من الأماكن، حيث يشجعن بعد ذلك على ممارسة الدعارة.

وتنبغي ملاحظة أن الموقف الاجتماعي السائد تجاه الدعارة موقف متقبل لها. ويميل الناس إلى النظر إليها على أنها طريقة لكسب العيش وطريقة ضرورية لإشباع الاحتياجات الجنسية للرجل. وبهذا فإنه ينظر إليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع. وبصورة عامة، يتسامح الناس مع الدعارة طالما أنها بقيت في حدود ما يعتبر مقبولاً اجتماعياً.

والمرأة التي تجامع رجالاً من أجل الحصول على مال لا تخضع لعقوبة القانون. إلا أن المرأة التي تتسكع على طريق عام سريع أو بالقرب منه، وتجتذب بأعمالها اهتمام الرجال لغرض واضح هو مجامعتهم ترتكب جنائية، هي على وجه التحديد التحرش. وبالمثل إحضار امرأة لتجامع أطرافاً ثالثة أو توفير فرصة لممارسة الدعارة جنائية أيضاً، وهي على وجه التحديد إدارة بيت للدعارة. إلا أنه ينبغي النظر إلى هذا الحكم على أنه ضروري للحفاظ على النظام العام.

وتوجد قواعد أيضاً تتعلق بالصحة العامة، أي مكافحة الأمراض التناسلية. والغرض من هذه القواعد تتبع المصادر المحتملة للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ورصد السلوك الجنسي للسكان.

وهذا يستتبع أن الدعارة نفسها ليست غير قانونية، وإن كانت بعض أنواع السلوك و/ أو الأعمال المتصلة به يمكن العقاب عليها.

هل يوجد تشريع يغطي دعارة الأطفال؟

لا يوجد تشريع يتعلق بدعارة الأطفال في جزر الأنتيل الهولندية. إلا أن القيام أو المشاركة بأعمال يترتب عليها حدوث جَماع أو عمل غير لائق مع طفل جنائية بموجب قانون جزر الأنتيل الهولندية. وتستخدم هذه المواد أحياناً لسد الثغرة المتعلقة بدعارة الأطفال في القانون. ونظراً لأن هدف المشرع من وضع هذه القوانين هو حماية القُصّر من الإساءة الجنسية، فإن القُصّر الذي لا يتبعون الفئة العمرية ذات الصلة يقعون خارج الحماية التي يوفرها القانون.

ولا تنفذ بقوة القوانين المتعلقة بالدعارة في شكلها الحالي. ونظراً لعدم وجود أية أحكام واضحة، فإن الشرطة ودائرة النائب العام تميل إلى التردد في اتخاذ إجراء حيال قضايا الدعارة. ونتيجة لذلك، لا تولى سلطات العدالة الجنائية في جهودها أولوية عليا لمعالجة هذه الجريمة. ومع أنه توجد دلائل على أن الدعارة والاتجار بالمرأة غالباً ما يكونان جزءاً لا يتجزأ من الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى، فإنها لا تولى إلا قدراً قليلاً من الاهتمام إن أوليت أي اهتمام على الإطلاق.

ونظراً إلى أن الناس يميلون إلى التفكير في أن الدعارة ترتكبها المرأة فقط، فإنه لم يول اعتبار لدعارة الذكور. وتولى الأولوية بدلاً من ذلك لما يسمى جنابات "أكثر خطورة"، لا تعتبر الدعارة والاتجار بالمرأة حتى الآن جزءاً منها. إلا أنه تشن هجمات منتظمة لغرض إنفاذ قانون الدخول إلى جزر الأنتيل الهولندية والترحيل منها. وتنطوي هذه بصورة عامة على جمع الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية، ومعظمهم نساء أجنبيات. وإذا اعترفت المرأة بأنها مارست جماعاً جنسياً مع رجل مقابل أموال أثناء وجودها في الجزيرة، فإن الشرطة تقيد حيثياتها في سجل بموجب أحكام قانون تدابير منع انتشار الأمراض المعدية ثم تقوم بترحيلهن من البلد. ولا يجري تحقيق لمعرفة ما إذا كانت المرأة المعنية قد أحضرت إلى جزر الأنتيل الهولندية أو غرّر بها للحضور ضد إرادتها للعمل في الدعارة. إلا أن الرجل لا يخضع لنفس الإجراء. وفي هذا الصدد، تنبغي ملاحظة أن قانون الدخول إلى جزر الأنتيل الهولندية والترحيل منها يجري تعديله الآن على نحو أصبح بموجبه استخدام شخص، إذا كان هذا الشخص سيتصرف على نحو يخرق القانون، جنابة (يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة ثلاثة شهور أو دفع غرامة أقصاها ١٠٠ ٠٠٠ غيلدر أنتيلي هولندي).

هل بيع الخدمات الجنسية من قبل طرف ثالث عمل غير مشروع؟

هل بيع المرأة إلى بلدان أخرى بغرض الدعارة عمل غير مشروع؟

إذا كان الأمر كذلك، كيف يجري التقيد بهذه القوانين وإنفاذها؟

بموجب القانون الجنائي لجزر الأنتيل الهولندية، يرتكب شخص ما جنابة إذا "احترف مهنة أو عادة إغراء آخرين عمداً بممارسة الجماع مع أطراف ثالثة أو شجعهم على ممارسته". ويحمل هذا الجرم عقوبة بالسجن لا تزيد على عام واحد أو غرامة لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ غيلدر أنتيلي هولندي. ويمكن استخدام أحكام المادة ٢٦٠ من القانون الجنائي، التي يذكر فيها الاتجار بالمرأة، لمكافحة بيع النساء إلى بلدان أخرى. ولا توجد تشريعات أو قواعد أخرى محددة تتعلق بهذا الموضوع. وكما ذكر سابقاً، لا تحظى معالجة هذا الشكل من الجرائم بأولوية عليا.

وتواجه الجهود التي تبذل لكبح الدعارة والاتجار بالمرأة العقوبات التالية:

- ١ - عدم كفاية القوانين أو القواعد التي تغطي أشكال الجريمة المحددة هذه؛
- ٢ - لا توجد سياسة ذات أولوية عليا؛
- ٣ - تسامح المجتمع إلى حد كبير مع الدعارة.

البحوث في العنف ضد المرأة وفي السياسة

في حزيران/يونية ١٩٩٥، عرض سيدا نتائج دراسة استقصائية لمجموعة مستهدفة ولاحتياجاتها، أجريت في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤ كجزء من مشروع توفير مرافق استقبال في

حالة الطوارئ للنساء اللواتي يتعرضن للضرب. واشتملت الدراسة على جمع بيانات من مختلف مؤسسات العمل الاجتماعي في كيوراساو عن عدد ضحايا العنف في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤. وفي نفس الوقت، جُمعت بيانات عن الظروف الاجتماعية الاقتصادية للضحايا. واستخدمت نتائج الدراسة الاستقصائية فيما بعد لوضع ملف مشروع لمركز استقبال في حالة الطوارئ للنساء اللواتي يتعرضن للضرب. وفي معرض محادثات عام ١٩٩٥ المتعلقة بإنشاء المركز والتي عقدت بين قسم شؤون المرأة والمسائل الإنسانية ومركز سيدا وخبراء إقليميين لإنشاء وتشغيل هذا المركز. ويعكف حالياً مجتمع جزيرة كيوراساو على دراسة ملف المشروع ذي الصلة لمعالجة الإجراءات المالية.

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٤، نفّذت الدكتورة ماري فان سويست، وهي طبيب حكومي، مشروعاً رائداً لتحديد مدى حدوث التحرش الجنسي في الحكومة المركزية، وعواقبه. وأُجريت الدراسة الاستقصائية النهائية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. وكان الهدف من الدراسة تحقيق فهم أفضل لما يلي:

- ١ - مدى وطبيعة التحرش الجنسي الذي تتعرض لها المستخدمات في كيوراساو العاملات في خدمة السلطة المركزية لجزر الأنتيل الهولندية؛
- ٢ - العوامل التي يمكن أن تزيد من احتمال حدوث التحرش الجنسي؛
- ٣ - العواقب المترتبة على ارتكاب الجرم بالنسبة للذين أرسلوا ردوداً والجنّة والمنظمة التي يعملون فيها؛
- ٤ - الطريقة التي يعالج بها التحرش الجنسي حالياً.

وقدّمت نتائج الدراسة الاستقصائية في أيار/ مايو ١٩٩٦. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها أن ٦٢ في المائة من الذين أرسلوا بردود تعرضوا لتحرش جنسي في مكان عملهم الحالي. و ١٥ في المائة منهم عرفوا أن ما تعرضوا له يشكل تحرشاً جنسياً. وتجلّى أثر التحرش الجنسي على الضحايا بصورة عامة على هيئة إجازة مرضية والوقوف عن العمل وعقبات أمام الترفيه والنقل. ولم يُذكر أن الجنّة قد تعرضوا لأيّة عواقب. ولا يوجد لأي من أرباب العمل سياسة تجاه التحرش الجنسي.

ويقدم تقرير فان سويست توصيات بشأن التعامل مع التحرش الجنسي في العمل:

- ينبغي اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة التحرش الجنسي في العمل داخل المنظمة المعنية بصورة رئيسية؛

- إذا كانت الثقافة السائدة في المنظمة تساعد على حدوث التحرش الجنسي، فينبغي تغييرها باعتماد سياسة اجتماعية؛
- ينبغي إعطاء إدارة المنظمات مبادئ توجيهية واضحة بشأن طريقة معالجة التحرش الجنسي في مكان العمل؛
- يجب إعداد إجراءات لتقديم الشكاوى بالنسبة للحالات التي يكون فيها تقديم شكوى رسمية مستصوباً؛
- ينبغي أن تشارك النقابات المهنية في مكافحة التحرش الجنسي؛
- يلزم إجراء مزيد من البحوث الشاملة في طبيعة ونطاق التحرش الجنسي في العمل.

في أوائل عام ١٩٩٥، نشر المكتب المركزي لشؤون الموظفين التابع للحكومة المركزية منشوراً عن التحرش الجنسي كجزء من الجهود التي تبذل لاقتلاع التحرش الجنسي من مكان العمل. ويقدم المنشور مبادئ توجيهية لموظفي الحكومة ويصف باختصار خلفية المشكلة والعواقب التي تترتب على التحرش الجنسي في مكان العمل. إضافة إلى ذلك يقدم تعليمات عن الإجراء الذي يجب اتخاذه في حالة حدوث تحرش جنسي. وعيّن أيضاً مستشار مؤتمن في المكتب المركزي لشؤون الموظفين لمعالجة شكاوى التحرش الجنسي في مكان العمل.

المادة ٧

يبين الجدول ١ أدناه مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في جزر الأنتيل الهولندية. وتشتمل الجداول ٢ - ٦ على بيانات قاصرة على جزيرة كيوراساو، وهي أكبر الجزر، حيث لا تتوفر بيانات بعد بالنسبة للمناطق الجزرية الأربع الأخرى.

الجدول ١

عدد النساء اللواتي يشاركن مشاركة نشطة في الحياة السياسية
على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجزيرة (١٩٩٤ - ١٩٩٧)

<u>نسبة مئوية</u>	<u>الرجل</u>	<u>المرأة</u>	
الحكومة المركزية			
٢٧,٣	١٦	٦	أعضاء في البرلمان
٣٣,٣	٧	٣	وزراء
منطقة جزيرة كيوراساو			
٢٨,٦	١٥	٦	أعضاء في مجلس الجزيرة
٢٨,٦	٥	٢	أعضاء في المجلس التنفيذي
منطقة جزيرة سانت مارتن			
٢٧,٣	٨	٣	أعضاء مجلس الجزيرة
١٦,٧	٥	١	أعضاء اللجنة التنفيذية
منطقة جزيرة سانت يوستاشيوس			
٤٠	٣	٢	أعضاء مجلس الجزيرة
٥٠	١	١	أعضاء اللجنة التنفيذية
منطقة جزيرة سابا			
٢٠	٤	١	أعضاء مجلس الجزيرة
٥٠	١	١	أعضاء اللجنة التنفيذية
منطقة جزيرة بونير			
صفر	٩	صفر	أعضاء مجلس الجزيرة
صفر	٣	صفر	أعضاء اللجنة التنفيذية

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة جزر الأنتيل الهولندية

الجدول ٢

متوسط عدد الأصوات التي أُدلي بها للمرشحات والمرشحين الرجال من الأحزاب
السياسية الأربعة في جزيرة كيوراساو في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠

<u>FOL</u>	<u>NVP</u>	<u>MAN</u>	<u>DP</u>	
				١٩٨٢
٨	٢٦٩٤	١٢٩	٥٨	عدد الناخبين لكل امرأة
٢٧	٣٩٥	١٧٩	١٩١	عدد الناخبين لكل رجل
				١٩٨٣
٧	٨ ٦٠١	١٧٤	٥٠	عدد الناخبين لكل امرأة
٦٠	٢٢٤	٨١	١٦٥	عدد الناخبين لكل رجل
				١٩٨٥
٤٥	١٠ ١٢٧	٥٣	٥٨	عدد الناخبين لكل امرأة
٨٤	٤٤٦	٩٧	١٦٨	عدد الناخبين لكل رجل
				١٩٨٧
٥٧	٧ ١٦٣	٢٨٦	٧٥	عدد الناخبين لكل امرأة
٤٧	١٧٦	١٠٥	٢٠٤	عدد الناخبين لكل رجل
				١٩٩٠
٢١٣	١٢ ٦٩٨	٢٢٣	٤٧	عدد الناخبين لكل امرأة
٣٦٢	٣٣٩	٩٣	١٤٧	عدد الناخبين لكل رجل

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة جزر الأنتيل الهولندية

الجدول ٣

متوسط عدد الأصوات التي أُدلي بها للمرشحات والمرشحين الرجال من الأحزاب السياسية السبعة في جزيرة كيوراساو أثناء انتخابات عام ١٩٩٥

SI	PNP	MAN	FOL	DP	N.PATR	PAR	في عام ١٩٩٥
١٨٥	١ ٦٨٤	٢ ٢٩٣	٦٢	٥٥٥	٤٨	٢ ١٣٤	عدد الأصوات التي أُدلي بها لنساء
٦٧٨	٣ ٦٠٨	٦ ٩٧٣	٩١٧	٢ ١٥١	٤٦٠	٧ ٠٥١	عدد الأصوات التي أُدلي بها لرجال
٧	٧	٧	٢	٨	٢	٦	عدد النساء على القائمة
٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢١	١٢	٢٣	عدد الرجال على القائمة
٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٩,١	٢٧,٦	١٤,٣	٢٠,٧	النسبة المئوية للنساء من المجموع
٢٦	٢٤١	٣٢٨	٣١	٦٩	٢٤	٣٥٦	متوسط عدد الأصوات لكل امرأة
٣١	١٦٤	٣١٧	٤٦	١٠٢	٣٨	٣٠٧	متوسط عدد الأصوات لكل رجل

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة الأنتيل الهولندية

الجدول ٤

ممارسة المرأة الحق في ترشيح نفسها للانتخابات

١٩٨٢ - ١٩٩٠	١٠٪ من النساء مارسن الحق في ترشيح أنفسهن للانتخابات
١٩٩١	١٧٪ من النساء مارسن الحق في ترشيح أنفسهن للانتخابات
١٩٩٥	٢٠٪ من النساء مارسن الحق في ترشيح أنفسهن للانتخابات

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة الأنتيل الهولندية

الجدول ٥

عدد النساء اللواتي أُدرجت أسماؤهن في قوائم انتخابات الأحزاب السياسية واللواتي كن في مركز تتوفر فيه أمامهن إمكانية حقيقية لأن ينتخبن

١٩٨٢ - ١٩٩٠	٣٠٪ من هذه المراكز شغلتها نساء
١٩٩١	٢٤٪ من هذه المراكز شغلتها نساء (٥ أحزاب)
١٩٩٥	٢٠٪ من هذه المراكز شغلتها نساء (٧ أحزاب)

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة الأنتيل الهولندية

الجدول ٦

دراسة استقصائية لانتخابات أعضاء مجلس جزيرة كيوراساو في عام ١٩٩٥

ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء
PAR	٢٩	٢٤ ٨٠٨	١٤ ٨٩٥	٢ ١٣٤	٧ ٠٥١	٦	٣
N. Patria	١٤	١ ٦١٩	١ ١١١	٤٨	٤٦٠	٢	١
DP	٢٩	٥ ٠٠٦	٢ ٣٠٠	٥٥٥	٢ ١٥١	٨	١
FOL	٢٢	٦ ٨٢٢	٥ ٨٤٣	٦٢	٩١٧	٢	١
MAN	٢٩	١٩ ٧٧٤	١٠ ٥٠٨	٢ ٢٩٣	٦ ٩٧٣	٧	٣
PNP	٢٩	١١ ٩٠٣	٦ ٦١١	١ ٦٨٤	٣ ٦٠٨	٧	٣
SI	٢٩	١ ٧٧٣	٩١٠	١٨٥	٦٧٨	٧	١
المجموع	١٨١	٧١ ٧٠٥	٤٢ ١٧٨	٦ ٩٦١	٢١ ٨٣٨	٢٩	١٣

المصدر: دراسة استقصائية أجرتها جامعة الأنتيل الهولندية

ألف	=	حزب سياسي
باء	=	عدد المرشحين
جيم	=	عدد الأصوات التي تم الحصول عليها
دال	=	عدد الأصوات التي أُدلي بها لرئيس الحزب
هاء	=	عدد الأصوات التي أُدلي بها لنساء (مخصوصاً منها عدد الأصوات التي أُدلي بها لرئيس الحزب)
واو	=	عدد الأصوات التي أُدلي بها لرجال (مخصوصاً منها عدد الأصوات التي أُدلي بها لرئيس الحزب)
زاي	=	عدد النساء على القائمة
حاء	=	عدد النساء على القائمة اللواتي يوجد احتمال معقول لانتخابهن

يوجد في الحكومة المركزية عدد من الدرجات العليا (درجة ١٣ فما فوق)، العديد منها درجات مناصب إدارية. ونسبة الرجال إلى النساء في هذه الوظائف هي ١٤٣ إلى ٢٣، مع أن نسبة الرجال إلى النساء في الخدمة المدنية ككل هي ٣ ٢٥٥ إلى ٢ ٠٨٦. وفي المقابل، تشكل النساء غالبية موظفي المؤسسات التعليمية.

المادة ٨

أنظر التقرير السابق.

المادة ٩

ينبغي القول من البداية أن الجنسية مسألة متروكة لمملكة هولندا بموجب المادة الثالثة من ميثاق مملكة هولندا. ويستتبع هذا وجود اتفاق بشأن هذا الموضوع بين البلدان الثلاثة التي تكون المملكة. وتبين الوثائق التاريخية (الوثائق البرلمانية) المتاحة أنه عندما سُنَّ قانون الجنسية الهولندية والإقامة في هولندا في عام ١٩٨٢، تعالت أصوات تطالب بإعطاء المرأة نفس حقوق الرجل من حيث الجنسية. إلا أن الحجج التي سيقَّت لإعطاء الزوجة جنسية الزوج أثناء الزواج وفي حالة تجنس الزوج لم تحرز أي نجاح في ذلك الوقت.

وقد عدَّل القانون المشار إليه أعلاه بقانون المملكة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وهو القانون الذي اتخذت فيه أول تدابير ملموسة لمعاملة الجنسين على قدم المساواة. وأصبح ممكناً في ذلك الوقت، لأسباب تعزى جزئياً إلى التطورات الاجتماعية السياسية الدولية وإلى اعتبارات السياسة الوطنية أيضاً، أن تحصل المرأة المتزوجة على وضع مستقل بموجب قانون الجنسية.

وعندما نوقش قانون الجنسية الهولندية لعام ١٩٨٤، المعمول به حالياً (يجري النظر حالياً في مشروع قانون يتعلق به)، جرى تناول مسألة المعاملة المتساوية للرجل والمرأة مطولاً. وشعرت حكومة هولندا، محفوزة بالتشريعات بشأن هذا الموضوع في بلدان أخرى (فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا الجنوبية)، أنه من الضروري اتباع هذا الاتجاه بموجب الاتفاقيات الدولية. وكان هذا الاتجاه في الحقيقة أحد العوامل التي أدت إلى إدخال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي حققت هذه المساواة بالنص على أن الطفل يأخذ جنسية أمه. إضافة إلى ذلك، فإن أحكام قانون المملكة الراهن تأخذ المساواة المقصودة خطوة أخرى للنص على أن المرأة والرجل كليهما يأخذان الجنسية الهولندية للزوج أو الزوجة.

المادة ١٠

الوصول إلى المدرسة

توجد مساواة في الوصول إلى جميع أنواع المدارس وفرصة متساوية لاستخدام المرافق التعليمية. إلا أنه عندما يتعلق الأمر باختيار مدرسة ما فإن عدداً قليلاً من الفتيات يقررن دراسة موضوع تقني. ولا تزال الفتيات ممثلات تمثيلاً مضطراً في أنواع المدارس غير التقنية. وتوجد أكثرية كبيرة من البنات في المدارس الثانوية العامة والمدارس قبل الجامعة والمدارس التي تقدم التدريب على وظائف في قطاع الخدمات.

الجدول ٧

عدد الأولاد والبنات في التعليم الثانوي بحسب نوع المدرسة
في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ في جزيرة كيوراساو

التعليم التقني الإعدادي	التعليم قبل المهني	التعليم الإعدادي العام	التعليم الثانوي العام/ تعليم قبل الجامعة
أولاد	١ ٨٨٠	١٦٠	٩٨١
بنات	١٠١	١ ٥٦٠	١ ٤٩٨
المجموع	١ ٩٨١	١ ٧٢٠	٢ ٤٧٩
			٣ ٠٢١
			٣ ١٥٩
			٦ ١٨٠

المصدر: وزارة التعليم، جزيرة كيوراساو

المستوى التعليمي للمرأة العاملة

كان المستوى التعليمي للرجال العاملين والنساء العاملات في عام ١٩٩٢ أفضل مما كان عليه في عام ١٩٨١. وانخفضت نسبة مجموع السكان العاملين الذين لديهم تعليم ابتدائي فقط انخفاضاً كبيراً (من ٢٩,٥ إلى ١,٨ في المائة)، وارتفعت نسبة الذين لديهم تعليم عال ارتفاعاً طفيفاً (من ٩,٨ إلى ١٠,٨ في المائة). ولم يكن الفرق في المستويات التعليمية بين الرجال والنساء في العمل فرقاً كبيراً في عام ١٩٩٢. وكان عدد الرجال الذين لديهم تعليم عال أعلى من عدد النساء بنسبة ٢ في المائة، ولكن من جهة أخرى، كان يوجد عدد قليل من النساء نسبياً اللواتي لديهن تعليم ابتدائي فقط.

الجدول ٨

التوزيع النسبي للسكان العاملين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس

١٩٨١			١٩٩٢			المستوى التعليمي
المجموع	امرأة	رجل	المجموع	امرأة	رجل	
٢٩,٥	٢٦,٤	٣١,٢	١٧,٨	١٦,٢	١٩,٠	مدارس ابتدائية
٤٤,٦	٤٩,٩	٤١,٦	٥٤,٥	٥٧,٢	٥٢,٤	مدارس ثانوية دنيا (تعليم مهني إعدادي/ تعليم عادي إعدادي)
١٦,١	١٤,١	١٧,٣	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	تعليم ثانوي (السنة الأخيرة في التعليم الثانوي العام/ تعليم قبل الجامعة/ تعليم مهني متوسط المستوى)
٩,٨	٩,٦	٩,٩	١٢,٠	١٠,٨	١٢,٨	تعليم عالي (تعليم عالي محترف وجامعي)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: مجلة MODUS الإحصائية، المجلد الثاني، العدد ١

تبيين دراسة الإحصاءات السكانية أن المستوى الثقافي للعاملات أعلى منه بالنسبة للسكان الإناث ككل. وفي المقابل، فإن المستوى الثقافي للنساء اللواتي يتראسن أسرة متدن جداً.

ويبين الجدول ٩ المستويات التعليمية للرجال والنساء، الذين تركوا المدرسة بالفعل، موزعة حسب الفئات العمرية. والمستوى التعليمي للأجيال الصغيرة أعلى من المستوى التعليمي للأجيال الكبيرة في حالة الرجال والنساء على حد سواء.

الجدول ٩

التوزيع النسبي للسكان الذين لا يذهبون إلى المدارس
بحسب المستوى التعليمي والعمر ونوع الجنس

المستوى التعليمي	الفئات العمرية					المجموع
	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٥٤	٥٥ - ٦٤	٦٥ فما فوق	
رجال						
تعليم ابتدائي	١٦,١	٢٠,٠	٣٢,١	٤٩,٨	٦٩,٠	٢٩,١
تعليم ثانوي أدنى	٥٨,٦	٥٠,٣	٤١,١	٣١,٦	٢٢,٧	٤٩,٢
تعليم ثانوي أعلى	١٥,٤	١٥,٣	١٣,٧	١٠,٨	٤,٧	١٢,٥
تعليم عالي	١٠,٠	١٤,٤	١٣,١	٧,٨	٣,٥	٩,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نساء						
تعليم ابتدائي	١١,٥	٢٣,٥	٤٥,٦	٦٦,٧	٨٣,٥	٣٥,٢
تعليم ثانوي أدنى	٦٤,٤	٥٥,٥	٤١,٢	٢٤,٧	١٢,٨	٤٨,٧
تعليم ثانوي أعلى	١٥,٤	١٢,٠	٦,٦	٣,٩	١,٨	٩,٣
تعليم عالي	٨,٦	٩,١	٦,٥	٤,٦	٢,٠	٦,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مجلة MODUS الإحصائية، المجلد الثاني، العدد ١

يبين الجدول أدناه النسبة المئوية للرجال والنساء في شتى الفئات الوظيفية.

الجدول ١٠

التوزيع النسبي للرجال العاملين والنساء العاملات
من السكان بحسب الفئة والوظيفية

رجال	نساء	
٠,٧	٠,٢	مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى
٩,٣	٣,٨	منظمون، مديرون، مالكون
٢,٢	٠,٣	أطباء، مهندسون، مهندسون معماريون، مهندسو تكنولوجيا المعلومات
١,٢	١,٤	أطباء، جراحون
٢,٣	٦,٦	مدرسون
٢,٥	٢,٢	محاسبون، محامون، علماء اجتماع
٤,٦	١,٣	مساعِدو بحوث علمية
٠,٧	٣,٤	مساعِدو خدمات طبية
٠,١	٠,٠	مساعِدو مدرسين
٥,٨	٦,٠	وكلاء عقاريون، عاملون في مسك الدفاتر، مفتشو شرطة، موظفو حكومة
٤,٢	١,٤	مسؤولو عمال ومشرفون
٦,٥	٢٠,١	كتبة
١,٧	٨,٥	أمناء صندوق، موظفو استقبال، موظفو الخدمات في المكاتب والمحلات التجارية
٧,٦	١٠,٠	مقدمو خدمات (القائمون بأعمال الرعاية، مصففو الشعر)
٢,٤	١١,٨	موظفو محلات تجارية
١,٣	٠,٤	مزارعون وصيادو أسماك
١٠,٩	٠,١	عمال بناء
١١,٤	٠,١	فنيو آلات ومعدات إلكترونية
١,١	٠,٤	أصحاب مهن يدوية، عمال مطابع
١,٨	٠,٩	عاملون في تجهيز الغذاء والأخشاب، خياطون
١,٧	٠,٠	مشغلو مصانع
١,٥	٠,٥	مشغلو ماكينات
٦,٢	٠,٦	سائقو سيارات
٦,١	١٨,٦	عمال غير مهرة
٠,٢	٠,٠	مساعِدون
٤,١	١,٠	عمال يدويون
١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: مجلة MODUS الإحصائية، المجلد الثاني، العدد ١

تبين الأرقام أيضاً أن النساء يلحقن بالرجال من حيث المستوى التعليمي. فمقارنة المستوى التعليمي للفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ مع الفئات العمرية الأكبر يتبين أن نسبة النساء اللواتي لديهن تعليم أعلى ازداد زيادة كبيرة (من ٢ في المائة إلى ٨ في المائة) وأنها اقتربت الآن كثيراً من نسبة الرجال في نفس المجموعة العمرية (٨,٦ في المائة مقابل ١٠ في المائة).

بالنسبة لأقل مستويين تعليميين، مستوى النساء أفضل قليلاً من مستوى الرجال حيث يرجح أن تكون نسبة النساء اللواتي لديهن تعليم ثانوي أدنى أكثر من نسبة النساء اللواتي لديهن تعليم ابتدائي.

الجدول ١١

التوزيع النسبي للرجال والنساء الذين لديهم مؤهلات
تعليمية عليا في أعلى ست فئات وظيفية

رجال	نسأ	
٢,٨	٠,٧	مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى
٢٦,٨	١٠,١	منظمون، مديرون، مالكون
١١,٣	١,٤	أطباء، مهندسون، مهندسون معماريون، مهندسو تكنولوجيا المعلومات
٧,٦	٧,٤	أطباء، جراحون
١٤,٨	٤٦,١	مدرسون
١٢,٦	١٢,٧	محاسبون، محامون، علماء اجتماع
٧٥,٩	٧٨,٤	المجموع الفرعي
٢٤,٧	٢١,٦	مهن أخرى
١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: مجلة MODUS الإحصائية، المجلد الثاني، العدد ١

لوحظ سابقاً أنه لا توجد فروق كبيرة في المستويات التعليمية بين الرجال العاملين والنساء العاملات. ويستتبع هذا أن النساء بصورة عامة ممثلات تمثيلاً ناقصاً في الوظائف الأفضل، على الرغم من أن لديهن نفس المستوى التعليمي تقريباً الذي لدى الرجال.

تبين الأرقام الواردة في الجدول ١١ لأول وهلة أن نسبة النساء اللواتي لديهن تعليم عال في أعلى ست فئات وظيفية مواتية جداً (٧٨,٤ في المائة) بالمقارنة مع نسبة الرجال الذين لديهم تعليم عال (٧٥,٩ في المائة). بيد أننا إذا تضحنا حالة كل فئة وظيفية من هذه الفئات على حدة، تظهر لنا صورة مختلفة. فحوالي نصف النساء اللواتي لديهن تعليم عال (٤٦,١ في المائة) يتركز في مهنة التعليم ونسبتهن في الفئات الوظيفية الخمس العليا الأخرى أقل من ذلك بكثير. ويرجح أن يعمل الرجال الذين لديهم تعليم عال

كمديرين/ منظمين وخبراء ومهندسين وأطباء/ جراحين وفي الوظائف الرفيعة المستوى الأخرى.

ولذلك، قالت وزيرة التعليم في ورقة السياسة التي أعدتها في آذار/ مارس ١٩٩٥ تحت عنوان "خطوات نحو مستقبل أفضل" إن الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية متخلفة نسبياً. ولهذا لم تتح للمرأة فرصة تطوير قدراتها على نحو كاف. ولذلك، فإن السياسة التعليمية موجهة لإصلاح هذا الخلل. والسمة الرئيسية لورقة السياسة إدخال نوع جديد من التعليم. والهدف هو توفير تعليم عام على مدى فترة ١٠ سنوات تقريباً يعطي كل مواطن في جزر الأنتيل الهولندية أساساً جيداً لحياته أو حياتها في المستقبل. وبمهاياة المنهج الدراسي ليصبح متسقاً مع الواقع المحلي والاجتماعي والثقافي لجزر الأنتيل الهولندية، تأمل الوزارة في كفالة أن يكون التعليم أكثر جاذبية لمواطني البلد.

المرأة والرياضة

عقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ مؤتمر معني بالمرأة والرياضة شاركت فيه الهيئات الوطنية والجزرية (الحكومية وغير الحكومية) على حد سواء. وترأست بعض حلقات العمل إناث أعضاء في اللجنة الأولمبية الدولية. وكان هدف المؤتمر استعراض الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الألعاب الرياضية.

واتضح، خلافاً للوضع في الماضي، أن عدداً قليلاً من النساء يشاركن الآن مشاركة نشطة في الألعاب الرياضية. وكذلك يوجد عدد قليل من النساء في مناصب تقنية مع أنه يوجد عدد لا بأس به في مناصب إدارية. ويبين الجدول أدناه الميادين الرياضية التي تشارك فيها المرأة.

الجدول ١٢

مشاركة المرأة في الألعاب الرياضية الآن وفي الماضي

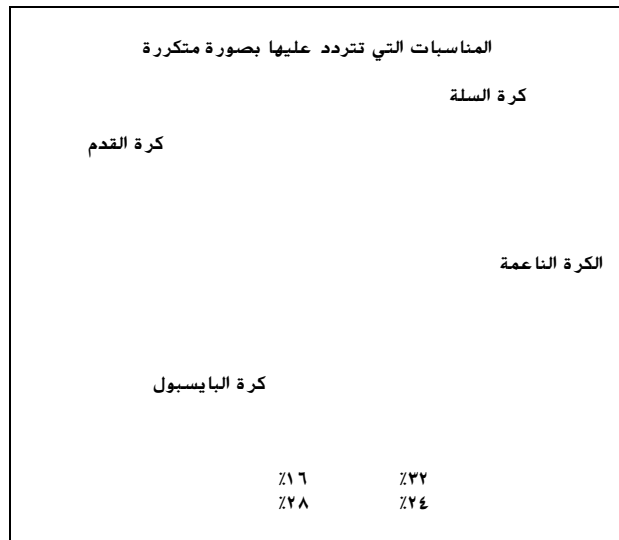
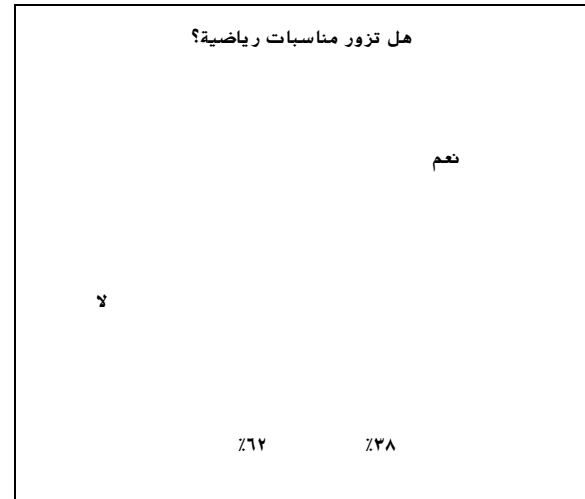
الآن	في الماضي	
عدد قليل	عدد كبير	رياضيات/ لاعبات
عدد كبير	امرأة أو امرأتان	إداريات
عدد قليل	لا يوجد	فنيات
عدد قليل	لا يوجد	مدربات

الرسم البياني ١
مشاركة المرأة في الألعاب الرياضية



المصدر: مؤتمر عام ١٩٩٦ المعني بالمرأة الانتيلية في الرياضة

الرسوم البيانية ٢ و ٣ و ٤



المصدر: مؤتمر عام ١٩٩٦ المعني بالمرأة الإنتيلية في الرياضة

الرسم البياني ٥

الكرة الناعمة	كرة الطاولة	كاراتيه	كرة القدم	بولنغ	كرة السلة	الفروسية
ركوب الدراجات	الشطرنج	سباق عربات ذات دولابين تجرها الخيول	جودو	مبارزة بالسيف	كرة الباسكول	تنس الريشة
		فنيات	مسؤولات	إداريات		ألعاب رياضية

المصدر: مؤتمر عام ١٩٩٦ المعني بالمرأة الأنثوية في الرياضة

أكثر الأسباب العامة التي ساققتها المرأة أثناء المؤتمر لعدم شغلها منصباً تنفيذياً في الألعاب الرياضية العالمية هي:

- عدم الاهتمام
- عدم توفر الوقت
- عدم كفاية وسائل المواصلات
- هذه الوظائف للرجال

إضافة إلى ذلك، تبين أن الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٧ عاماً يواجهن مشاكل محددة، هي:

- عدم توفر المعلومات
- نقص المرافق والمعدات المناسبة
- عدم توفر وسائل المواصلات
- الدراسة
- تغير الاهتمامات بعد سن الثانية عشرة

من بين العوامل التي قد تدفع المرأة التي يزيد عمرها على ١٧ عاماً إلى عدم المشاركة في الأنشطة الرياضية عدم توفر الوقت والمواصلات والدراسة في الخارج والحمل واهتمامات أخرى. ونتيجة

لتوصيات المؤتمر، سيتم عمل المزيد في المستقبل لتحسين المرافق. إضافة إلى ذلك، سيزداد التركيز على الألعاب الرياضية في المدارس والألعاب الرياضية بصورة عامة.

المادة ١١

في نهاية عام ١٩٩١، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات لدراسة العقبات أمام العمل على أساس غير متفرغ الموجودة في التشريعات، ولوضع مقترحات مفصلة لإزالة هذه العقبات. واستخدم الفريق العامل، في معرض اضطلاعهم بمهامهم، تعريف منظمة العمل الدولية للعمل على أساس غير متفرغ، أي "عمل منتظم طوعي ينفذ أثناء ساعات أقل من المعتاد على نحو ملحوظ". ومع أن العمل على أساس غير متفرغ ليس حكراً على المرأة، فإن حقيقة أن العديد من النساء يجدن من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، الجمع بين العمل على أساس غير متفرغ وتربية الأطفال وأداء مهام الأسرة المعيشية التي غالباً ما تُترك لهن في واقع الحال.

وبالنسبة للمرأة التي لديها بالفعل وظيفة بأجر، فإن العمل على أساس غير متفرغ يمكن أن يتيح لها الجمع بين دورها ككاسبة دخل ودورها كأم على نحو أكثر فعالية. وبالنسبة للمرأة التي لا تستطيع العمل على أساس غير متفرغ بسبب ظروفها، يمكن أن يكون العمل على أساس غير متفرغ هو الحل العملي.

وظيفة الفريق العامل دراسة مدى الحاجة إلى تعديل التشريعات القائمة وتحديد الخيارات البديلة. وتوجد عقبات كثيرة أمام العمل على أساس غير متفرغ، مثل عدم وجود أحكام في التشريعات والاتفاقات الجماعية والممارسة. بيد أن الفريق العامل يركز على إزالة العقبات الموجودة في التشريعات.

وإدخال العمل على أساس غير متفرغ يمكن أن يخدم الأهداف التالية:

- ١ - توزيع العمل (كجزء من سياسة العمالة)؛
- ٢ - تمكين المرأة (قدر أكبر من الاستقلال)؛
- ٣ - تلبية احتياجات قائمة (بما فيها التحكم في تكاليف الأجور)؛
- ٤ - يتوقع أن يكون للعمل على أساس غير متفرغ أيضاً تأثيرات جانبية إيجابية على السياسة بالنسبة للمسنين والمعوقين.

ومن شأن الوظائف على أساس غير متفرغ أن تيسر للمرأة الجمع بين العمل والعناية والمهام المنزلية ويتوقع أن تكون فعالة في تحقيق إعادة توزيع العمل بدون أجر. ويستند الموقف القانوني إلى مبدأ

النسبية وفقاً لعدد ساعات العمل (إلا إذا كان هذا مناقضاً لطبيعة المخطط). ويستتبع هذا عدم التمييز من حيث المبدأ على أساس أن مستخدماً يعمل عدد ساعات أقل مما يعمل مستخدم آخر.

وللتحقق من مدى الطلب على العمل على أساس غير متفرغ وقياس التكاليف الناتجة عن إدخال العمل على أساس غير متفرغ في القطاع العام، اضطلع المكتب المركزي للإحصاءات بدراسة استقصائية بين الموظفين الحكوميين ورؤساء الدوائر العاملين لدى الحكومة الوطنية وحكومة جزيرة كيوراساو وحكومة جزيرة بونير. ودرس قسم شؤون المرأة والمسائل الإنسانية، بوصفه عضواً في الفريق العامل المشترك بين الوزارات، مختلف الجداول التي أنتجتها الدراسة وقدم الموجز التالي:

- ١ - ٥٣,٥ في المائة من المستخدمين الحكوميين هم من الرجال و ٤٦,٥ في المائة من النساء.
- ٢ - بالمعايير النسبية، عدد النساء المستعدات للعمل على أساس غير متفرغ، سواء الآن أو في المستقبل، أكبر من عدد الرجال.
- ٣ - ١٤ في المائة من النساء تقريباً مستعدات للعمل على أساس غير متفرغ، أي بنسبة تزيد ٥ في المائة عن نسبة الرجال المستعدين للعمل على أساس غير متفرغ.
- ٤ - نسبة كبيرة نسبياً من الإناث المستخدمات لدى الحكومة في الفئة العمرية ١٥ - ٤٤ سيكون مستعدات للعمل على أساس غير متفرغ، وهذه النسبة أعلى (٦٦ في المائة) في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤.
- ٥ - حتى لو روعي المستوى التعليمي، لا تزال توجد فروق بين مواقف الرجل ومواقف المرأة من العمل على أساس غير متفرغ متباينة. فحوالي ٩٠ في المائة من الخريجات يخترن العمل على أساس غير متفرغ في أية لحظة من اللحظات مقابل ٦٣ في المائة من الخريجين الذكور. وعلى مستوى أقل، حوالي نصف النساء اللواتي يحملن شهادة تخرج مدرسية على المستوى الإعدادي العام (التعليم المهني الإعدادي/ التعليم العام الإعدادي) يخترن العمل على أساس غير متفرغ إما الآن أو في المستقبل، مقابل ربع الرجال فقط.
- ٦ - أكثر سبب تكرر ذكره للرجبة في العمل على أساس غير متفرغ هو صعوبة الاحتفاظ بوظيفة وإدارة أسرة معيشية في نفس الوقت. وأبدت هذا السبب ٤٧ في المائة من النساء مقابل ١٣ في المائة فقط من الرجال.
- ٧ - بالنسبة للذين يكون لديهم أطفال في البيت، فإن عدم توفر مرافق لرعاية الأطفال سبب رئيسي للرجبة في العمل على أساس غير متفرغ: ٥٢ في المائة من الذين أرسلوا بردود مقابل ٣٥ في

المائة في حالة الموظفين الحكوميين الذين توفّر لهم مرافق جيدة لرعاية الأطفال.

٨ - كما أن الرغبة في الحصول على وقت حر أكبر من الأسباب الشائعة أيضاً للرغبة في العمل على أساس غير متفرغ: حوالي ٢٥ في المائة من الرجال أعطوا هذا السبب مقابل ١٥ في المائة فقط من النساء.

٩ - ومن الأسباب الهامة الأخرى للتحويل إلى العمل على أساس غير متفرغ ظروف العمل المحسّنة. وقدم هذا السبب ١٦ في المائة من الرجال مقابل ١٣ في المائة من النساء.

١٠ - الاعتبار المالية كانت أكثر الأسباب شيوعاً لعدم الرغبة في العمل على أساس غير متفرغ.

لا تزال الحكومة تنظر في نتائج هذه الدراسة الاستقصائية وترغب في أن تأخذ هذه الاستنتاجات في الحسبان لدى وضع سياسة لتشجيع العمل على أساس غير متفرغ. ولا يشترط أن تقتصر هذه السياسة على القطاع العام ويمكن أن توجه أيضاً للقطاع الخاص.

الحق في اختيار العمل والمهنة بحرية

تقدم للمرأة التي تتلقى معونة من الشؤون الاجتماعية دورات ومبادئ توجيهية لمساعدتها على تنمية المهارات المختلفة (الفنية وغير الفنية) اللازمة لدخول سوق العمل.

جزر الأنتيل الهولندية، بوصفها جزءاً من مملكة هولندا، ملتزمة باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢ بشأن السياسة المتعلقة بالعمالة. وحرية اختيار العمالة حجر زاوية في علاقات العمل الأنتيلية. ومملكة هولندا طرف في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تحظر جميع أشكال عمل السخرة والعمل القسري.

فضلاً عن ذلك، صدقت مملكة هولندا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ المعنية بتحريم السخرة أو العمل القسري واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ المتعلقة بإلغاء السخرة.

التنمية الاقتصادية وسوق العمل المفصولة على أساس جنساني

مصادر الدخل الرئيسية للاقتصاد في جزر الأنتيل الهولندية هي السياحة والخدمات المالية الجزرية وخدمات الموانئ وتكرير النفط والتجارة.

يبيّن التعداد السكاني لعام ١٩٩٢ أن نسبة البطالة في جزر الأنتيل الهولندية ١٥,٣ في المائة. ونظراً لأن نسبة البطالة كانت ١٩,٨ في المائة في عام ١٩٩٠، فإن هذا يمثل انخفاضاً مقداره ٤,٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٢، كانت نسبة الإناث من السكان العاطلات عن العمل ١٩,٣ في المائة.

ويدل الانخفاض العام في نسبة البطالة أيضاً على أن عدداً أكبر من النساء كن مستخدمات. وترد أمثلة على هذا في النتائج المؤقتة للدراسة الاستقصائية لليد العاملة التي اضطلع بها في جزيرة بونير وجزيرة كيراساو في عام ١٩٩٤.

جزيرة بونير

انخفض عدد الباحثين عن وظائف انخفاضاً طفيفاً بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٤، في حين انخفضت نسبة البطالة من ١٠,٥ في المائة إلى ٥,٥ في المائة. وفي نفس الفترة ارتفع عدد النساء العاملات بمقدار ٨٣٢ امرأة ليصل إلى ٢٠١ ٢ امرأة (أي زيادة تربو على ٦٠ في المائة) وزاد عدد الرجال المستخدمين بمقدار ١٠٦ ١ رجال ليصل إلى ٤١٦ ٣ رجلاً (أي زيادة بنسبة ٤٨ بالمائة).

جزيرة كيوراساو

انخفض عدد الباحثين عن العمل - رجال ونساء على حد سواء - انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٩٤. وانخفض معدل البطالة بالنسبة للمرأة من ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ نتيجة لزيادة عدد النساء العاملات.

ولم تنشر بعد نتائج الدراسة الاستقصائية لليد العاملة في جزيرة سانت مارتن.

المكتب المركزي للإحصاءات:

أول نتائج للدراسة الاستقصائية لليد العاملة التي أجريت في عام ١٩٩٤

سيظل الهدف الرئيسي لسياسة التنمية في التسعينات تعزيز الاستقلال الاجتماعي الاقتصادي. وتسعى السلطات الأنتيلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ألف - تنمية اقتصادية مستدامة مع سياسة تنمية متكاملة وتخفيض معدل البطالة؛
- باء - تحسين الرفاه العام للسكان؛
- جيم - تقوية البنى التحتية المؤسسية.

ألف - التنمية الاقتصادية وتخفيض معدل البطالة

أدت التطورات الإيجابية في صناعة السياحة وفي قطاع تكرير البترول إلى إيجاد وظائف جديدة. وتُعزى إلى قطاع الخدمات - لا سيما الأنشطة المتعلقة بالسياحة - إلى حد كبير زيادة الاستخدام في جزر الأنتيل الهولندية وزيادة عدد النساء في سوق العمل.

- يقدر عدد السكان العاملين في جزر الأنتيل الهولندية بحوالي ٨٧ ٧٦٥ نسمة، تشكل النساء ٤٥,١١ في المائة منهم.

الجدول ١٣

يتوزع سوق العمل في جزر الأنتيل الهولندية على النحو التالي:

المجموع	رجال	نساء	
٨٧ ٧٦٥	٤٨ ١٧٦	٣٩ ٥٨٩	اليد العاملة
٧٤ ٣٢٢	٤٢ ٣٣٩	٣١ ٩٨٣	العاملون
١٣ ٤٣٤	٥ ٨٢٨	٧ ٦٠٦	الباحثون عن عمل
٪١٥,٣	٪١٢,٠	٪١٩,٢	نسبة البطالة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، التعداد السكاني ذو التوجه الإحصائي لعام ١٩٩٢.

كان عدد العاملات أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة، ولكن الظروف الاجتماعية الاقتصادية كانت لا تزال العقبة الرئيسية أمام مشاركة أكبر في سوق العمل. ونظراً لأن معدل البطالة بين النساء أعلى منه بين الرجال، فينبغي إيلاء أولوية أكبر للنساء لدى صياغة السياسة. وحتى الآن، كان أي تركيز على المرأة في سياسة العمل يميل إلى أن يكون مقيداً جداً ومجرد جزء من كل.

تدابير يمكن أن تعزز مركز المرأة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية

الضمان الاجتماعي أثناء البطالة

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية للمناطق الجزرية التوجيه والمساعدة الاجتماعية ومنافع بطالة للعاطلين عن العمل أو غير القابلين للاستخدام الذين هم في حاجة. وتشارك الوزارة أيضاً في اتخاذ تدابير للحيلولة دون حدوث مزيد من الضرر الاجتماعي وتقديم النصح إلى المحتاجين لمنافع لكي يصبحوا معتمدين على الذات وغير معتمدين على مساعدة الحكومة.

ولا تميز سياسة الوزارة على أساس جنساني بأي شكل كان. بيد أن معظم زبائن الوزارة من النساء. وفي حين أن الوزارة تُسلّم بأن تطور المرأة في جزر الأنتيل الهولندية تحسّناً كبيراً في العقد الماضي، فإنها تشدد مع ذلك على أن هذا التحسّس لم تستفد منه بعد جميع فئات النساء. ولذلك، يجري إيلاء اهتمام خاص للنساء الأقل تعليماً وللعاطلات عن العمل والفتيات الصغيرات. ويجري إعداد مشاريع لمساعدة المجموعات الضعيفة. وستركز لجنة معنية "بالمرأة والعمل"، قبل كل شيء، على النساء اللواتي يتلقين المساعدة من الشؤون الاجتماعية لكفالة أن يكون بوسعهن الحصول على المعرفة وتنمية المهارات التي يحتاجنها لبدء مشاريع خاصة بهن. وهذا النهج شامل يأخذ في الحسبان جميع جوانب حياة المرأة والعقبات التي تواجهها.

وتعكف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إعداد منشورات تشتمل على معلومات واضحة وبسيطة عن ترتيبات قانون العمل. وتم نشر منشورات بالفعل عن الحد الأدنى للأجور في مختلف المناطق الجزرية، وعن الاستخدام غير الصحيح لعقود العمالة قصيرة الأجل ونظام "سيسانتيا" ونظام المساعدة القانونية المجانية.

المعاشات التقاعدية

أُدخل مؤخراً عدد من التعديلات الهامة على تشريع التأمين الاجتماعي في جزر الأنتيل الهولندية، لا سيما القوانين القطرية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية التي تصرف بسبب كبر السن ومنافع الأرامل والأيتام والمنافع في حالة المرض.

المعاشات التقاعدية التي تصرف بسبب كبر السن تجعل المرأة المتزوجة أكثر استقلالية

كان الوضع حتى نهاية عام ١٩٩٥ يتمثل في أن الرجل المتزوج يحصل على المعاش التقاعدي للشخص المتزوج عندما يصل سن التقاعد (٦٠ عاماً) بغض النظر عن عمر زوجته. بيد أنه لم يكن من حق المرأة المتزوجة الحصول على معاش تقاعدي بسبب كبر السن. وإذا وصلت المرأة سن التقاعد، فإنها تتلقى معاشاً تقاعدياً بسبب كبر السن فقط إذا كان عمر زوجها أقل من ٦٠ عاماً. وقد تغير هذا الوضع في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ على نحو يجعل المرأة المتزوجة مستقلة: فمن الآن فصاعداً لكل شخص يصل سن التقاعد حق مستقل في الحصول على معاش تقاعدي بسبب كبر السن. ومقدار المعاش التقاعدي يساوي المعاش التقاعدي الذي كان يتلقاه سابقاً الأشخاص غير المتزوجين.

ومن التغييرات الأخرى المنافع التي كانت تدفع نتيجة الوفاة بوصفها مساهمة في تكاليف الجنازة. فقد زيدت هذه المنافع من معاش ثلاثة شهور إلى معاش أربعة شهور من المعاشات التقاعدية التي تدفع بسبب كبر السن.

وقد أضرت الترتيبات الجديدة بالترتيبات الانتقالية الخاصة بهذه الفئات.

منافع الأرمال واليتامى تمتثل للاتفاقيات الدولية

عُدَّ القانون المتعلق بمنافع الأرمال واليتامى من جوانب عديدة لجعله متمشياً مع الاتفاقيات الدولية. ولعدة سنين الآن وبنك التأمين الاجتماعي يدفع إلى اليتيم، الذي توفيت أمه ولا يزال أباه على قيد الحياة، المعاش التقاعدي المخصص للأرمال واليتامى في المستقبل، سيدفع المعاش التقاعدي لليتم أيضاً إلى الأطفال الذين يستطيعون إثبات أنهم عاشوا كأفراد أسرة للمتوفى. وهذا يجعل القانون متمشياً مع وجهات النظر الحديثة.

وسينهى العمل أيضاً بالمعاملة غير المتساوية للرجل والمرأة وللأطفال الشرعيين والمنصوص عليها في القانون القطري المعني بمنافع الأرمال واليتامى. وفي الوقت الراهن، لا ينص هذا القانون على إمكانية دفع معاش تقاعدي للأرمال الذي تتوفى امرأته المؤمنة بموجب الخطة. ولذلك يقترح تقديم مشروع قانون ينص على دفع معاش تقاعدي للأرمال. وسيلغى الفرق بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين.

توسيع خطة المنافع في حالة المرض

أدخلت أربعة تعديلات رئيسية على القانون القطري المعني بالمنافع فني حالة المرض. وفي السابق، كان المستخدم فقط هو المؤمن. ومنذ إدخال التعديلات، التي دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٦، أصبح أفراد أسرة المستخدمين المؤمنين مشمولين في التأمين أيضاً. ولهذا الغرض، أفراد الأسرة هم الزوج القانوني أو الزوجة القانونية وأبناء المستخدم المؤمن والأطفال المشمولون هم الأطفال الشرعيين والذين اكتسبوا طابعاً شرعياً والمتبنون والأطفال الذين يقوم المستخدم المؤمن بتربيتهم وكذلك الأطفال الذين يعيشون كأفراد في أسرة المستخدم. وبالنسبة لهذا التأمين، يدفع المستخدم قسطاً يساوي ٢,١ في المائة من إجمالي أجره. وتسهم سلطة المنطقة الجزرية بنسبة ٢,١ في المائة أيضاً.

تقطع مساهمة المستخدم عند المنع من قبل رب العمل، الذي يحول بدوره المساهمة المقطوعة إلى بنك التأمين الاجتماعي بالإشارة إلى نموذج العائدات. وفي حالة الإصابة بمرض، يدفع بنك التأمين الاجتماعي جميع تكاليف المعالجة الطبية والتمريض طالما كانت توجد حاجة طبية لذلك. وفي السابق، كانت المنافع تدفع لمدة أقصاها سنتين. وقد أُسقط تحديد المنافع بسنتين نتيجة للتعديل. وأدى هذا إلى زيادة طفيفة، من ٨ في المائة إلى ٨,٣ في المائة، في مساهمة رب العمل.

وقد غيّرت أيضاً طريقة دفع هذه المساهمات. فرب العمل المسؤول قانوناً عن دفع مساهمة لم يعد بحاجة إلى انتظار تلقي تقدير لقيمة المساهمة من بنك التأمين الاجتماعي. وبدلاً من ذلك، يمكنه

أو يتعين عليه في الواقع - أن يعبئ بنفسه نموذج عائدات في غضون ١٥ يوماً من نهاية الشهر يبين فيه الأجر أو المرتب الذي دفعه. وفي نفس الوقت، يتعين عليه أن يدفع مساهمات للمنافع في حالة المرض ولخطة التأمين ضد الحوادث.

أخيراً، ألغى الحكم التمييزي الذي كان يتلقى بموجبه المتزوج ٨٠ في المائة من مرتبه والأعزب ٧٠ في المائة من مرتبه. وفي المستقبل، سيكون كل مستخدم غير قادر على العمل مؤهلاً للحصول على ٨٠ في المائة من أجره أو أجرها.

الرعاية اليومية

لا توفر السلطات الحكومية لمستخدميها مرافق لرعاية الأطفال في الموقع. إلا أن حكومات الجزر تقدم إعانات لعدد من مرافق رعاية الأطفال. وتكون هذه الإعانات مشروطة، على سبيل المثال، بأن يكون موظفو المرافق مستوفين حد أدنى من معايير تدريب معينة.

وكجزء من العملية المؤدية إلى استقلال المرأة، تعتزم الحكومة أيضاً دراسة:

- إمكانية إنشاء مرافق لرعاية الأطفال في مكان العمل
- تنسيق ساعات العمل مع وقت الدوام المدرسي
- تشجيع مشاركة المرأة في اليد العاملة من خلال إدخال ساعات عمل مرنة، وكذلك العمل على أساس غير متفرغ
- الإجازة الوالدية
- إجازة ولادة أطول

المادة ١٢

تبين إحصاءات الوفيات في جزر الأنتيل الهولندية أن الأسباب الرئيسية للوفاة هي أمراض فساد أعضاء الجسم المزمنة والحوادث. وهذه الأمراض، مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب أهميتها، هي: السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الدماغ والأوعية الدموية الدماغية والوفيات قبل الولادة والحوادث. وتسهم هذه الأسباب مجتمعة بحوالي ٦٥ في المائة من جميع الوفيات كل عام. وكان متوسط إجمالي معدل الوفيات في جزر الأنتيل الهولندية في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ١٣٠ وفاة نتيجة للإصابة بالسرطان و ٦٥ وفاة نتيجة للإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض المخ والأوعية الدموية الدماغية و ٤٠ وفاة نتيجة للإصابة بأمراض الجهاز التنفسي.

وبينت دراسة استقصائية للسكان في جزيرة كيراساو في عام ١٩٩٣ أن نسبة النساء اللواتي يعانين

من أمراض مزمنة أعلى من نسبة الرجال (٦٥,١ في المائة مقابل ٥٠,٥ في المائة). وأكثر حالات الاعتلال الشكاوى الشائعة كما أبلغ بها الذين أرسلوا بردود بأنفسهم كانت ارتفاع الضغط وأمراض المفاصل والدوخان وآلام الظهر المزمنة والاعتلالات الجسدية النفسية مثل الاجهاد أو الاكتئاب. والناس الذين يقعون في أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي يعانون أكثر بكثير من الشكاوى المزمنة. ونسبة الإصابة بمرض السكر بين السكان ١٠,٣ في المائة. وأبلغ واحد من كل خمسة أشخاص (عدد النساء أكثر من عدد الرجال) عن معاناته من مشاكل عقلية. وتوجد علاقة واضحة بين المشاكل العقلية والفئة الاجتماعية الاقتصادية: فنسبة المشاكل العقلية أقل في المجموعات ذات المستوى التعليمي والدخل الأعلى. وبالنسبة للتصورات غير الموضوعية للصحة، أبلغ الرجال والنساء على حد سواء أنهم راضون بشكل معقول عن صحتهم. ولا تلعب الحالة الاجتماعية الاقتصادية دوراً هاماً هنا. ويتناقص الشعور بالتمتع بصحة جيدة مع التقدم في العمر.

كانت أكثر من نصف النساء يعانين من زيادة في الوزن (مؤشر كتلة الجسم يزيد على ٢٧,٣) مقابل ثلث الرجال. وتزداد نسبة السمنة بين النساء بزيادة العمر. وكلما ارتفع الوضع الاجتماعي الاقتصادي قلت نسبة السمنة. وتستشير المرأة طبيبها العام وطبيب الأسنان والأخصائيين أكثر مما يفعل الرجل. ويتفق هذا الاستنتاج مع البيانات عن الشكاوى الصحية بين النساء. ويتكرر دخول المرأة إلى المستشفى أكثر من الرجل، وإن كان الفرق بين الجنسين في هذا المجال ليس كبيراً.

٧٠ في المائة من المؤننين في فئة "المعوزين" (أناس وساطهم المالية محدودة وتحمل الحكومة نفقاتهم الطبية بالكامل) هم من النساء. وفي حالة أشكال التأمين الأخرى (٥٨,٧ في المائة)، يتساوى عدد الرجال والنساء المؤننين. وتوجد مجموعة صغيرة غير مؤننة (٩,٢ في المائة)، غالبيتها من الرجال.

وتنطبق البيانات الواردة أعلاه على إقليم جزيرة كيوراساو. ولا تتوفر حتى الآن بيانات مماثلة عن أقاليم الجزر الأخرى.

بلغت تكاليف الرعاية الصحية في جزر الأنتيل الهولندية ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بـ ٨,٤ في المائة فقط في عام ١٩٨٧. وكان متوسط تكلفة الرعاية الصحية لكل فرد من سكان جزر الأنتيل الهولندية حوالي ١ ٤٠٠ غيلدر أنتيلي هولندي في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بحوالي ١ ٠٥٠ غيلدر أنتيلي هولندي في عام ١٩٨٧. وتفاوتت تكاليف الرعاية الصحية لكل شخص مؤنن في عام ١٩٩٠ بموجب خطط التمويل المختلفة من حوالي ٣٥٠ غيلدر أنتيلي هولندي إلى حوالي ٢ ٠٠٠ غيلدر أنتيلي هولندي.

وتتحمل الحكومة الوطنية وحكومات الجزر معاً ٧٠ في المائة من مجموع تكاليف الرعاية الصحية (حوالي ١٨٠ مليون غيلدر أنتيلي هولندي في عام ١٩٩٠). وفي الجزر الصغيرة (بونير وسانت يوستاشيوس وسابا) تخصص للرعاية الصحية نسبة من الميزانية السنوية لهذه الجزر أعلى من تلك التي تخصص في

الجزر الكبرى (كيوراساو وسانت مارتن). وتتراوح هذه النسبة بين ١٨ في المائة و ٢٥ في المائة في الجزر الصغيرة وبين ١١ في المائة و ١٨ في المائة في كيوراساو وسانت مارتن.

وتخصص نسبة ١٤ في المائة من مجموع تكاليف الرعاية الصحية إلى الرعاية الصحية الأولية (الأطباء العامون وخدمات التمريض والخدمات الأخرى المقدمة من المنطقة) في إقليم جزيرة كيوراساو. وبيّن التعداد السكاني لعام ١٩٩٢ أنه كان يوجد في جزر الأنتيل الهولندية ٦٦٨ معوقاً، من بينهم ٤١٤ ٣ رجلاً و ٢٥٤ ٣ امرأة.

الجدول ١٤

عدد المعوقين في جزر الأنتيل الهولندية في عام ١٩٩٢
موزعين بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس

نوع الجنس	الفئة العمرية		
	صفر - ٢٩	٣٠ - ٥٩	٦٠ فما فوق
رجال	٩٢٨	١ ٢٣٦	١ ٢٥٠
نساء	٦٥٠	٩٣٩	١ ٦٦٥
المجموع	١ ٥٧٨	٢ ١٧٥	٢ ٩١٥

المصدر: وزارة الصحة وحماية البيئة

"رعاية المعوقين"، ورقة سياسة عامة، جزر الأنتيل الهولندية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٤

توجد مرافق خاصة للمعوقين في جميع جزر الأنتيل الهولندية. والعدد الأكبر من هذه المرافق موجود في جزيرة كيوراساو، وهي أكبر الجزر. وتشمل هذه مرافق لإدخال المرضى الذين يعانون من عوق عقلي شديد أو عوق جسدي كبير، أو مرافق شبه سكنية على هيئة بيوت للمصابين بعوق عقلي ومرافق الرعاية في العيادات الخارجية على هيئة تمريض وخدمات تقدمها على مستوى المقاطعة منظمات خاصة أخرى، مثل مراكز النشاط اليومي ومراكز الرعاية اليومية للأطفال. إضافة إلى ذلك، توجد مرافق دعم (على نطاق محدود) لتمكين المعوقين من العمل بفعالية في المجتمع، كما هو الحال في التعليم والاستخدام على سبيل المثال (أماكن عمل محمية والتكيف مع الإسكان والمنزل والمواصلات).

وتوجد أيضاً أماكن لتقويم العظام توفر المساعدة للمعوقين. وتمول وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدات الخاصة المقدمة للمعوقين، مثل الأطراف الصناعية وكراسي المعوقين ومعدات التمريض التقنية. ولتحسين فرصة المعوقين، والعديد منهم في وضع اقتصادي ضعيف، أدخلت الحكومة تدابير لإعفاء المساعدات المقدمة للمعوقين من ضريبة الاستيراد أو صنفها إلى فئة التعريفات الجمركية المنخفضة.

ولا يزال ينبغي عمل الكثير لتحسين المساعدة المقدمة إلى المعوقين بصورة عامة، في ميداني التعليم (التعليم خاص) والعمالة مثلاً، لإعطائهم وضعاً أفضل في المجتمع. وبالنسبة للمشاركة في الحياة الاجتماعية، أصبح المجتمع في السنوات الأخيرة أكثر وعياً بمشاكل المعوقين وإظهار تقبل أكبر لهم. ويوجد اتجاه أيضاً ينعز إلى زيادة مشاركة المعوقين أنفسهم في الحياة الثقافية (على سبيل المثال زيارة المناسبات الثقافية (الموسيقية) أو المشاركة فيها).

لا تراعى شؤون المعوقين على نحو كاف في البنى التحتية القائمة. ومن الأمثلة على ذلك القدرة المحدودة على الحركة نتيجة لعدم مواءمة وسائل المواصلات العامة والأرصنة على نحو مناسب، وصعوبة الوصول إلى المباني العامة (الدرج وعتبات الأبواب) وعدم مواءمة المراحيض والمغاسل.

السمات الرئيسية لسياسة الحكومة الصحية هي:

- ضمان جودة الرعاية الصحية والحصول عليها في حدود الإمكانيات المالية للبلد؛
- توزيع المرافق بصورة متوازنة؛
- تنسيق وتنظيم تطوير عرض المرافق والطلب عليها.

ستقوم سياسة الرعاية الصحية على نظام تشريعي متماسك. مبادئ السياسة المحددة أعلاه تنطبق بالتساوي على الرجال والنساء والأطفال في المجتمع.

في انتظار سن تشريع ينظم تأمين التكاليف الطبية العامة، استهلكت عملية إدراج أسرة الشخص المؤمن (الزوجة والأطفال) مع بنك التأمين الاجتماعي في قائمة الأشخاص المؤتمنين. وحتى الآن، كانت هذه الفئة مغطاة إما في خطة "المعوزين" أو في تأمين خاص أو ليس لديها أي تأمين على الإطلاق.

ولاحظت السلطات أنه يلزم مزيد من العمل لتوفير معلومات عن الرعاية الصحية. وينظم معظم الأنشطة في هذا الميدان متطوعون أو منظمات خيرية وتتصل برابطات تمثل مصالح مجموعات معينة من المرضى (المصابون بالسرطان أو أمراض القلب والشرابين أو السكر أو أمراض الكلية، إلخ). وشكلت السلطات المركزية مؤخراً لجنة مشتركة بين القطاعات لتقدم المشورة إلى الحكومة بشأن سياسة شاملة لمعلومات الرعاية الصحية والتثقيف بها. وتدور مناقشات أيضاً مع قطاع التعليم بشأن إدراج معلومات الرعاية الصحية والتثقيف بها في المنهاج التعليمي بوصفها موضوعاً إلزامياً (بموجب فئة الرعاية).

وتبين بيانات التعداد السكاني في جزر الأنتيل الهولندية أن للمرأة التي يزيد عمرها على ١٥ عاماً عدد من الأطفال يبلغ في المتوسط ٢,٢٤. وفي المتوسط، تميل المرأة العاطلة عن العمل والمرأة التي ليست جزءاً من اليد العاملة في جميع الجزر إلى أن إنجاب عدد من الأطفال أكبر مما تنجب المرأة العاملة.

كما المرأة ذات المستوى التعليمي المتدني أو غير المتعلمة تنجب عدداً من الأطفال في المتوسط أكبر مما تنجبه المرأة ذات المستوى التعليمي العالي. وللمرأة البالغة ١٥ عاماً فما فوق في الفئة التعليمية المتدنية (أي بدون تعليم) عدد من الأطفال يبلغ في المتوسط ٣,٢١ في المائة، مقابل ١,١ في المائة بالنسبة للمرأة البالغة ١٥ عاماً فما فوق في الفئة التعليمية العليا. ولذلك، فإن الاتجاه الرسمي لتنظيم الحمل لم يصل إلى المرأة في الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا وإن كانت تتوفر لهن إمكانية الوصول المجاني إلى المعلومات كما أن مؤسسة تنظيم الأسرة تقدم وسائل منع الحمل مجاناً. وتوفّر للسكان أغماد بالمجان من خلال قنوات رسمية، بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بوصفها إحدى تدابير مكافحة انتشار مرض الإيدز. ويلزم توفير مزيد من المعلومات عن استخدام أساليب منع الحمل وعن المواقف السائدة تجاهها.

الإجهاض غير قانوني في جزر الأنتيل الهولندية، ولا تتوفر بيانات عن نطاق عمليات الإجهاض التي تتم. إلا أنه من المأمون الافتراض أن العدد ليس قليلاً نظراً للاستخدام المحدود لأساليب منع الحمل ومعدل الولادة المتدني.

وتوجد منظمات حكومية وخاصة شتى يمكن للمرأة أن تحصل منها بالمجان أو مقابل رسوم على المشورة بشأن الحمل والأمومة. وأوسع الخدمات المقدمة هي تلك التي يقدمها مركز المعلومات عن النشاط الجنسي والحمل التابع لمنظمة تمريض على مستوى المنطقة تعرف باسم "Neutrale Wijkverpleging" (مؤسسة آيفيس)، والملحقة بمستوصف الولادة في إقليم جزيرة كيوراساو. وبوسع الزبائن الحصول على معلومات ومشورة مجانية. وينشر المركز سلسلة من المنشورات عن نطاق واسع من المواضيع. وتستخدم المنشورات وسائل إيضاح لشرح سمات الحمل المختلفة بطريقة واضحة جداً. ومن بين المواضيع التي تناولتها سير فترة الحمل والتغذية أثناء الحمل والرعاية قبل الولادة والإرضاع من الثدي. ومن السمات الهامة للمعلومات أنها تقدم باللغة المحلية - لغة البابيمنتو - لأنها تفهم على نحو أفضل (جزء كبير من المعلومات الأخرى المتوفرة مكتوبة باللغة الأجنبية الأصلية). ومن عيوب هذه المعلومات أنها موجهة أولاً وبالدرجة الأولى لزبائن مستوصف الولادة، وبالتالي فإنها لا تصل إلى جميع النساء. وستعمل وزارة الصحة وحماية البيئة على توزيع المعلومات في الجزر الأخرى أيضاً بالتعاون مع مؤسسة آيفيس.

أدخل الأسبوع ١ - ٧ آب/ أغسطس - الأسبوع الدولي للإرضاع من الثدي - بهذه الصيغة إلى جزر الأنتيل الهولندية في عام ١٩٩٥. وتقدم وزارة الصحة وحماية البيئة الدعم لمؤسسة ليخي-داي ماما (Lechi di Mama Foundation)، التي تشجع الإرضاع من الثدي في جزر الأنتيل الهولندية.

من حيث المبدأ، من حق كل امرأة في جزر الأنتيل الهولندية الحصول على فحوص قبل الولادة أثناء الحمل. وفي حالة المرأة الفقيرة، تحمل السلطات تكاليف هذه الفحوص. ولأسباب عديدة، لم تجر الاستفادة بالكامل من هذه الإمكانيات. ويفترض أن أهمية الرعاية الجيدة قبل الولادة ليست معروفة بما يكفي في

المجتمع. ومن المرجح أيضاً أنه لا يزال يجري التقيد بعدد من الممارسات التقليدية وأن النصيحة غالباً ما يُحصل عليها من الأقرباء الأكبر سناً (الأمهات والجَدات).

حالات الحمل بين المراهقات (الفئة العمرية ١٢ - ١٩) آخذة في الازدياد. ففي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ تراوحت نسبة الأمهات المراهقات بين ٨ في المائة و ١٢ في المائة من جميع حالات الولادة في إقليم جزيرة كيوراساو.

الجدول ١٥
عدد حالات الولادة لأمهات مراهقات

١٩٩١			
الفئة العمرية	١٢ - ١٧	١٨ - ١٩	المجموع
متزوجة	١٠	٣٠	٤٠ ٪١٢,٩٠
عزباء	٩٦	١٧٤	٢٧٠ ٪٨٧,١٠
المجموع لعام ١٩٩١	١٠٦	٢٠٤	٣١٠ ٪١٠,٣٢
١٩٩٢			
الفئة العمرية	١٢ - ١٧	١٨ - ١٩	المجموع
متزوجة	٦	١٩	٢٥ ٪٧,٤٦
عزباء	١٢٥	١٨٥	٣١٠ ٪٩٢,٥٤
المجموع لعام ١٩٩٢	١٣١	٢٠٤	٣٣٥ ٪١٢,٠٩
١٩٩٣			
الفئة العمرية	١٢ - ١٧	١٨ - ١٩	المجموع
متزوجة	٢	١٩	٢١ ٪١٢,٩٢
عزباء	١٤٤	١٨٤	٣٢٨ ٪٨٧,٠٨
المجموع لعام ١٩٩٣	١٤٦	٢٠٣	٣٤٩ ٪١٢,١٦
١٩٩٤			
الفئة العمرية	١٢ - ١٧	١٨ - ١٩	المجموع
متزوجة	٥	١٢	١٧ ٪٤,٧٢
عزباء	١٥٢	١٩١	٣٤٣ ٪٩٥,٢٨
المجموع لعام ١٩٩٤	١٥٧	٢٠٣	٣٦٠ ٪١٢,٣٦

المصدر: وزارة الصحة وحماية البيئة

الجدول ١٦
حالات الولادة لمراهقات في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

العمر	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	متزوجة	عزباء	متزوجة	عزباء	متزوجة	عزباء	متزوجة	عزباء
١٢	-	٢	-	١	-	-	-	-
١٣	-	-	-	٢	-	٢	-	٢
١٤	-	٧	-	٤	-	١١	-	٨
١٥	-	١٦	-	٢١	-	٢١	-	٣٠
١٦	٣	٢٧	٢	٢٨	٢	٣٩	١	٤٦
١٧	٧	٤٤	٤	٥٦	-	٧١	٤	٦٦
١٨	٦	٨٣	٧	٦٧	٩	٨٢	٦	٨٥
١٩	٢٤	٩١	١٢	١١٨	١٠	١٠٢	٦	١٠٦
المجموع	٤٠	٢٧٠	٢٥	٣٠٧	٢١	٣٢٨	١٧	٣٤٣

المصدر: وزارة الصحة وحماية البيئة

كان معدل الوفيات بعد الولادة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في جزر الأنتيل الهولندية ١٤,٧٨ وفاة في عام ١٩٩٣ بالمقارنة بـ ١٩,٧٤ وفاة في عام ١٩٩٢ و ٢٣,٧٨ وفاة في عام ١٩٩١ و ٢٥,٩٥ وفاة في عام ١٩٩٠. وغالباً ما يشار إلى سببين لهذا الارتفاع في معدل الوفيات بعد الولادة، وهما أن المرأة لا تسعى إلى الحصول على مساعدة طبية في الوقت المناسب (في كثير من الحالات بعد مضي ٣٤ أسبوعاً على الحمل) وتجري فحوصاً قبل الولادة على نحو غير منتظم فقط. ولا يقتصر المعدل المرتفع للوفيات بعد الولادة على مجموعات معينة، ولكنه يحدث في جميع قطاعات السكان. وإحدى الطرق التي يجري تحسين نوعية العناية المقدمة قبل الولادة بواسطتها إدخال "جواز سفر الحمل" (Sistema Informatico Perinatal)، تسجل فيه جميع حيثيات المرأة الحامل ابتداءً من أول فحص تجريه قبل الولادة. وبهذه الطريقة، يتسنى إنشاء نظام تسجيل منتظم لرعاية التوليد. وتعمل السلطات الانتيلية في هذا الصدد مع مركز أمريكا اللاتينية لأمراض الولادة والحمل ومع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وتقدم الخدمات الصحية البلدية في الأقاليم الجزرية الحليب مجاناً إلى الأمهات الحديثات الولادة اللواتي يتلقين منافع (بطاقة "المعوزين").

بالنسبة للعنف ضد المرأة، أُبلغت الشرطة في جزيرة كيوراساو عن ١٦ حالة اغتصاب في النصف الأول من عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع ما مجموعه ٢٠ حالة في عام ١٩٩٤. وكانت توجد أيضاً في نفس الفترة خمسة حالات مورست فيها أعمال غير محتشمة مع أطفال في بيوت التربية أو أطفال زوجات أو طلاب مقابل حالتين اثنتين في عام ١٩٩٤. ووقعت ١٣٢ حالة اعتداء جسدي على النساء في النصف الأول من عام ١٩٩٥، وكانت هناك ٧٧ حالة اعتداء استخدم فيها سلاح ناري. وأبلغ عن قتل امرأة (من قبل شريك غيور) في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

وسجلت ٦٩٢ إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في جزر الأنتيل الهولندية قبل تموز/ يوليه ١٩٩٥. ومن بين المصابين ٣٩٦ رجلاً و ٢٩٦ امرأة. وفي حزيران/ يونية ١٩٩٣، كان العدد التراكمي لمرضى الإيدز ١٥٧ مريضاً، منهم ١٠١ رجل و ٥٣ امرأة و ٣ أطفال. ونسبة الذكور إلى الإناث المصابين بالإيدز ١ إلى ٩.

في عام ١٩٩٢، أصدرت حكومة جزر الأنتيل الهولندية ورقة سياسة عن السياسة المنتهجة تجاه مرض الإيدز جاء فيها أن الأولوية ستطعى لوضع برامج معلومات ووقاية فعالة. وشددت أيضاً على أهمية المساعدة المناسبة ورعاية مرضى الإيدز وتشجيع البحوث دعماً للسياسة. وجرى التشديد أيضاً على الحاجة لتحسين تسجيل حالات الإيدز. وتوجد برامج وقاية في مختلف الجزر، وجرى وضع برامج لتقديم النصح وتوفير مرافق فحص يمكن للجمهور أن يصل إليها بسهولة (في جزيرة سان مارت). وأدخل نظام لتسجيل حالات الإيدز على صعيد البلاد بأسرها منذ منتصف عام ١٩٩٥.

الجدول ١٧

حالات الإصابة المؤكدة بفيروس نقص المناعة البشرية
المتراكمة موزعة بحسب الجزيرة ونوع الجنس
(عام ١٩٨٦ إلى تموز/ يولية ١٩٩٥)

الجزيرة	ذكور	إناث
جزيرة إيكوراساو	٢٤٢	١٨٠
جزيرة بونير	٥	٣
جزيرة سان مارتن	١٤٢	١١٠
جزيرة يوستاشيوس	٤	٢
جزيرة سابا	٣	١
المجموع	٣٩٦	٢٩٦

المصدر: وزارة الصحة وحماية البيئة

الجدول ١٨

حالات الإصابة بمرض الإيدز المتراكمة في حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

موزعة بحسب نوع الجنس

١٠١	ذكور
٥٣	إناث
٣	أطفال رضع
١٥٧	المجموع
١ إلى ٠.٩	نسبة الذكور إلى الإناث

المصدر: وزارة الصحة وحماية البيئة

المادة ١٣

المنافع الاجتماعية والاقتصادية

حوالي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، أجاز برلمان جزر الأنتيل الهولندية مشروع القانون القطري المعني بضريبة الدخل. ويشار إلى هذا القانون بصورة عامة على أنه مشروع القانون الذي قُصد منه جعل المرأة المتزوجة العاملة مستقلة. ولئن كان هذا في الواقع جزء هام من مشروع القانون، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، فإنه توجد أجزاء أيضاً ذات أهمية كبيرة لدافعي الضرائب. وهذه الأجزاء هي:

- ألف - تطبيق معدل ضرائب الأشخاص المتزوجين وغير المتزوجين
- باء - نظام علاوات الأطفال
- جيم - نظام للأطفال في التعليم العالي

لمنع حدوث وضع تترك فيه المرأة سوق العمل مبكراً، عدّل القانون القطري المعني بضريبة الدخل لعام ١٩٤٣ (النشرة العامة لعام ١٩٥٦، العدد ٩) والقانون القطري المعني بالضريبة على الأجور والمرتبات لعام ١٩٧٦ (النشرة العامة لعام ١٩٧٥، العدد ٢٥٤). ولجزر الأنتيل الهولندية نظام لسن الضرائب على الدخل المشترك للزوجين. وقد استعاض عن هذا النظام الآن بنظام تسن فيه الضرائب على نحو مستقل على الدخل المكتسب للمرأة المتزوجة. وبصورة عامة، كلما زاد دخل المرأة المعنية المكتسب كلما كان هذا النظام أكثر مواتاة لها. وللعديد من النساء المتزوجات وظيفة خارج البيت. وبضم دخل المرأة من هذا العمل إلى دخل زوجها قبل الضريبة المفروضة، يصبح كسبهما أقل كثيراً - بعد اقتطاع ضريبة الدخل بنسب

تصاعدية - من دخل زملاهما غير المتزوجين الذين يؤديان عملاً مماثلاً. ولأسباب تتعلق بالميزانية، تقرر إدخال النظام الجديد على مراحل. وهذا يعني أن الوضع الضريبي للمرأة المتزوجة سيصبح مستقلاً تماماً من حيث الدخل المكتسب بعد أربع سنوات فقط، أي في عام ١٩٩٨.

لا يوجد تمييز محسوس في تقديم الإئتمانات المالية. إلا أنه لا توجد حوافز، مثل الإعانات، للمرأة التي ترغب في بدء مشروع تجاري خاص بها.

المادة ١٥

المساواة القانونية

يشار هنا إلى الملاحظات التي وردت في التقرير الأول.

المادة ١٦

في عام ١٩٩٥، قدم مركز معلومات تنمية المرأة (سيذا) اقتراحاً إلى برلمان جزر الأنتيل الهولندية لتعديل القانون المدني لجزر الأنتيل الهولندية المتعلق بقانون الأسرة وقانون الأشخاص من شأنه أن يمكن المحاكم من تحديد الأبوة. وأحد أهداف الاقتراح إزالة أساس رئيسي للتمييز القائم ضد الأطفال غير الشرعيين الذين لم يعترف أحد بأبوتهم. وينعكس حالياً وضعهم غير المواتي، بالمقارنة بالأطفال الشرعيين والأطفال الذين اعترف بأبوتهم، في مسائل من قبيل بيانات شهادة ميلاد الطفل وقانون الإرث وواجب الإعالة. وبالإضافة إلى التبعات القانونية للتمييز القائم، فإن للوضع الراهن آثار اجتماعية بعيدة الأثر على الأطفال المعنيين، الذين عليهم أن يعيشوا دون أن يكونوا جزءاً من حياة أسرة الأب الطبيعي. ولا يزال مشروع القانون ذو الصلة قيد النظر في البرلمان.

وتعالج لجنة القانون المدني الجديدة حالياً موضوع قانون الأسرة وقانون الأشخاص، وستغطي الجوانب المتصلة بالزواج. من جهة أخرى، تنبغي الإشارة إلى الملاحظات التي وردت في التقرير الأول.

- - - - -